جامعة 8 ماي 1945

كلية الحقوق والعلوم السياسة

قسم العلوم القانونية والإدارية

تخصص قانون عام (منازعات إدارية)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون

العولمة وحقوق الإنسان

إعداد الطالبتين

1/ بوروينة خديجة

2/ عميور مروة

إشراف الدكتور:

ميهوبي مراد

تشكيل لجنة المناقشة

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
1	د. ميهوبي مراد	جامعة قالمة	أستاذ محاضر ب	مشرفا
2	د. شرايرية محمد	جامعة قالمة	أستاذ محاضر ب	رئيسا
3	د. خليل بوصنوبرة	جامعة قالمة	أستاذ محاضر ب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015-2016

شكرا وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا في مشوار دراستنا...اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا...ولا باليأس إذا أخفقنا...

وذكرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا....

إلى من وقفوا على المنابر وأعطوا من حصيلة فكرهم لينيروا دربنا.....

إلى الأساتذة الكرام في كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق.....

إلى رفاقي الذين وقفوا إلى جانبنا

وفي الأخير أوجه كلمة شكر خاصة وتقدير ملؤها الاعتراف بالجميل إلى أستاذنا **المشرف سيهوبي** والذي كان مثالا للأستاذ المخلص...وكذلك نتقدم بشكر خاص إلى من كان لنا عونا في كل خطوة الأستاذ **مهيدي كمال** الذي كان لنا خير دليل ومرشد في توجيهنا لإثراء هذا البحث

خديجة مروة

الإهداء

إلى رفيقة عملي ورفيقتي في الدراسة وصديقة عمري مروة التي أتمنى لها النجاح

إلى أخويها وأمها التي هي بمثابة أم لي وإلى روح أبيها الغالية

إلى زملائي وزميلاتي إلى كل من علمني حرفا إلى كل أساتذتي في الكلية

أهدي هذا البحث المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني ويتنازلون عن

حقوقهم لإرضائي والعيش في هناء

إسمهان وزوجها وبنتيها إلى نوال وحمزة وخاصة المحبوب **أخي إسلام**

إخوتي أحبكم حباً لو مرّ على أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة

إلى من علمني معنى الحياة وإلى من رسم البسمة

في وجهي إلى من زرع في نفسي الأمل

أبي العزيز أدامه الله

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا عليه فيه وعندما تكسوني الهموم

أسبح في بحر حنانها

أمي الغالية أدعوا الله أن يحفظك لنا

إلى سندي ورفيقي في الحياة إلى من غمرني بعطفه ومودته أنيس روحي

زوجي الغالي عصام

خديجة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

صدق الله العظيم

إلى من أحمل إسمه بكل فخر .....إلى من أفتقره..... إلى من يرتعش قلبي لذكره....

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب..... إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة

سعادة...إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم...

إلى من ضحى بشبابه وصحته ..... إلى من دفعني دوما إلى الأمام...

إلى من علمني ورباني..... وتحمل عبيء الزمان...

أبي رحمه الله وأدخله فسيح جنانه

إلى ملاكي في الحياة...إلى معنى الحنان والتفاني...إلى بسمة الحياة وسر الوجود....

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي...إلى الشمعة التي تضيء

دربي... إلى رمز الحب وبلسم الشفاء...إلى القلب الناصع البياض...

أمي الغالية حفظها الله

إلى أعمدة قلبي ومفتاح عصمتي أخواي **هارون وصلاح الدين**

إلى معنى المحبة والصداقة والأخوة رفيقتي وصديقتي خديجة وأهلها

إلى زملائي وزميلاتي... إلى كل أساتذتي في الكلية

وإلى كل باحث وطالب علم .... أهدي هذا البحث المتواضع

مروة

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: ماهية العولمة وحقوق الإنسان

المبحث الأول: ماهية العولمة

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن العولمة ومفهومها

الفرع الأول: جذور العولمة ومراحل تطورها

الفرع الثاني: مفهوم العولمة

الفرع الثالث: التمييز بين مفهوم العولمة والعالمية

الفرع الرابع: المنطلقات الاديولوجية للعولمة

المطلب الثاني: عوامل تطور العولمة وآلياتها

الفرع الأول: عوامل تطور العولمة

الفرع الثاني: آليات العولمة

المطلب الثالث: أهداف العولمة ومجالاتها

الفرع الأول: أهداف العولمة

الفرع الثاني: مجالات العولمة

المطلب الرابع: العولمة بين الرفض والقبول

الفرع الأول: تأييد ظاهرة العولمة

الفرع الثاني: إنكار العولمة

الفرع الثالث: التوسط بين الطرفين

المبحث الثاني: ماهية حقوق الإنسان

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن حقوق الإنسان وتعريفها

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن حقوق الإنسان

الفرع الثاني: تعريف حقوق الإنسان

المطلب الثاني: مصادر حقوق الإنسان

الفرع الأول: المصادر ذات الطابع الدولي

الفرع الثاني: المصادر القانونية الوطنية

الفرع الثالث: المصادر الدينية

المطلب الثالث: خصائص حقوق الإنسان وتصنيفاتها

الفرع الأول: خصائص حقوق الإنسان

الفرع الثاني: تصنيفات حقوق الإنسان

المطلب الثالث: ضمانات وآليات حقوق الإنسان

الفرع الأول: ضمانات حقوق الإنسان

الفرع الثاني: آليات حقوق الإنسان

الفصل الثاني: علاقة العولمة بحقوق الإنسان

المبحث الأول: انعكاسات العولمة على المستوى العالمي والإقليمي

المطلب الأول: انعكاسات العولمة على المستوى العالمي

الفرع الأول: انعكاسات العولمة على منظمة الأمم المتحدة

الفرع الثاني: انعكاسات العولمة على المنظمات الغير حكومية

المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على المستوى الإقليمي

الفرع الأول: انعكاسات العولمة على أوربا

الفرع الثاني: انعكاسات العولمة على إفريقيا

الفرع الثالث: انعكاسات العولمة على دول العالم الثالث

الفرع الرابع: انعكاسات العولمة على العالم العربي

الفرع الخامس: انعكاسات العولمة على العالم الإسلامي

المبحث الثاني: جوانب تأثير العولمة على حقوق الإنسان ونتائجها

المطلب الأول: جوانب تأثير العولمة على حقوق الإنسان

الفرع الأول: السيادة الوطنية

الفرع الثاني: العالمية

الفرع الثالث: الديمقراطية

المطلب الثاني: نتائج العولمة في مجال حقوق الإنسان

الفرع الأول: نتائج العولمة على الجيل الأول من حقوق الإنسان

الفرع الثاني: نتائج العولمة على الجيل الثاني من حقوق الإنسان

الفرع الثالث: نتائج العولمة على الجيل الثالث من حقوق الإنسان

الخاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

لا يخفى على أحد أنّ الدراسات والبحوث في المستجدات المعاصرة والمستقبلية أصبحت تشغل بال الجامعات ومراكز البحث في العالم أكثر من أي وقت مضى، وذلك لما لهذه المعطيات المعاصرة والمستقبلية من تأثير بالغ على الحياة الواقعية للأمم والأفراد، إذ لم يعد التخطيط للتنمية والاستثمار قاصرا على دراسة الماض والتفكير في الحاضر، بل إضافة إلى هذا كله، أصبح التفكير في المستقبل واكتشاف ومسايرة المستجدات بغرض التلاؤم معها وإعداد العدة للتعامل معها أمرا مطلوبا، ولما كانت التطورات الدولية والمستجدات العلمية وتقدم التقنية قد ساهمت بشكل كبير في تغيير الكثير من المفاهيم والمعطيات العالمية والإقليمية على مختلف الأصعدة، ولاسيما ما تعلق بحقوق الإنسان.

كما عرفت العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة قفزة نوعية كبرى سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي...الخ، أين تلاشت الحدود على مختلف المجالات السالفة الذكر بين الدول

وبذلك ظهرت ما يعرف بالتكتلات الإقليمية والدولية والاقتصادية ونحوها، التي روجت ودعت لمفاهيم وتصورات جديدة طلت على الساحة العالمية فأصبحت تتغنى بها الدول المتقدمة، وشغلت بال علماء الاقتصاد والقانون والاجتماع والتربية والسياسة،ومنها ما يعرف بالعولمة، حقوق الإنسان، الحرية والديمقراطية، وهذا كله توجه جديد من الواضح أنه سينظم إلى جملة المؤثرات المعاصرة في مستقبل العالم نتيجة لهذا كله كان من الضروري وضع خطط مدروسة وإستراتيجيات سليمة للتعامل مع هذه المعطيات الدولية والمستجدات العلمية والعالمية، ولاسيما فيما يتعلق بجانب حقوق الإنسان الذي عرف اهتماما بالغا من طرف الهيئات والحكومات الدولية حتى من طرف المؤسسات والأفراد كيف لا وقد أصبح في الحقيقة شعارا تقوم عليه العلاقات الدولية ومصالحها، وورقة ضغط للكثير من الممارسات الدولية في ظل تكريس معالم العولمة، فالمتتبع لمفهوم حقوق الإنسان قبل ظهور العولمة يجد أنه يختلف عما هو عليه بعد ظهور هذا المصطلح شيوع، فقبل ذلك كنا نفهم أن حق الإنسان في الحياة يعنى كفالة هذا الحق في مواجهة كل ما يتهدده، إضافة إلى أن بني البشر لم يعودوا متساوون فيه كما كانوا من قبل، فقد أصبح حق مكفول في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وحق مهدور في النصف الجنوبي منها.

أولا: أسباب اختيارنا للموضوع

تنقسم أسباب اختيارنا للموضوع إلى أسباب موضوعية وأسباب ذاتية.

أ- سباب موضوعية:

حيث يرجع السبب إلى الموضوع بحد ذاته، وذلك لما له من أهمية في حياة الإنسان، فالعولمة مدروسة كمفهوم اقتصادي دون وضعها في إطار قانوني كعامل أساسي يلعب دور كبير في تغيير الكثير من الجوانب في حقوق الإنسان.

ضرورة وضع حقوق الإنسان تحت منظار العولمة لتتبع مدى فعالية هذه الظاهرة في مجال تلك الحقوق والإجابة على الكثير من الأسئلة التي تتردد في الأذهان بالنسبة لحقيقة العلاقة القائمة بينها وبين الحقوق المصاغة في جميع الاتفاقيات الدولية والمواثيق لترسيخ حقوق الإنسان ضمن مجال التطبيق.

ب- أسباب ذاتية:

- الرغبة الشديدة منا لتناول هذا الموضوع من الناحية القانونية والتي تتماشى مع مجال تخصصنا الدراسي.

- يعد موضوع الدراسة من أحد المواضيع الجديدة التي طرحت في المجال القانوني بالإضافة إلى قيمته العلمية، حيث سلطنا الضوء على الجانب القانوني للعولمة وتوضيح العلاقة القائمة بينها وبين حقوق الإنسان.

ثانيا:أهمية الموضوع

تتجلى أهمية الموضوع في كونه لم يسلط الضوء على جانبه القانوني، فرغم تعدد المراجع المتخصصة بالعولمة وحقوق الإنسان إلا أن موضوع العولمة تم التركيز عليه من جانبه الاقتصادي.

فقد هيمنت الأسواق على عملية العولمة مما أدى إلى احتكار شعوب وأقطار بعينها فوائد العولمة ونتائجها الإيجابية وتركت سلبياتها لشعوب وأقطار أخرى حُرِمت من هذه الفوائد، فالعولمة كما رصدناها في العقدين الأخيرين هي اتجاه متعاظم نحو تخطي الحدود، أي التعامل دون اعتداد يُذكر بالحدود

السياسية أو الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة، ودون حاجة لإجراءات حكومية، ويظهر ذلك بشكل واضح في الشركات متعددة الجنسيات، وفي انتقال رأس المال الذي يظهر بوضوح في استخدام بطاقات الائتمان وللعولمة شقين أولهما : شق واقعي أو مادي جاء نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي الهائل وما ترتب عليه من ثورة في وسائل الاتصال والإعلام وانتشار المحطات الفضائية التي تبث برامجها لكل أنحاء الكوكب ولكل البشر دون أن تحدها حدود، وأيضاً في ثورة المعلومات الهائلة التي تجسدها شبكة الإنترنت فهذا الجانب من العولمة ليس مطروحاً للقبول أو الرفض فهو واقع أصبح أحد ظواهر العصر الذي نعيشه، وليس أمامنا إلا أن نقبل به ولكن علينا أن نعرف كيف نتعامل معه لنكون أكثر تأثيراً في عالمنا أما الشق الثاني للعولمة فهو شق قيمي، جاء نتيجة الطابع التوسعي التنافسي لنمط الإنتاج الرأسمالي الذي فرض اقتصاد السوق على العالم، وعزّزه باتفاقية التجارة العالمية وهذا الجانب هو الذي يثير كثيراً من المخاوف والشكوك حيث فرضت الدول الصناعية الكبرى شروطها المجحفة فحررت التجارة وانتقال رؤوس الأموال، ولكنها فرضت حماية مبالغ فيها للملكية الفكرية بما يجعل نقل التكنولوجيا والمعرفة أمر باهظ التكلفة بالنسبة للدول النامية .

ثالثا: أهداف البحث

نهدف من خلال بحثنا إلى إبراز جملة من النقاط و التي يمكن إيرادها على النحو التالي:

- التطرق إلى موضوع العولمة وحقوق الإنسان في ظل المجتمع الدولي على نحو يوضح واقعهما على الأُزمنة المختلفة وصفاتهما وخصائصهما.
- إبراز علاقة العولمة بحقوق الإنسان.
- إظهار الآثار المختلفة للعولمة كعامل أساسي على حقوق الإنسان.

رابعا: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في محاولة رصد تجليات العولمة في مجال حقوق الإنسان، ومن ثم تحليل تفسير أثر العولمة على تكريس إحترام حقوق الإنسان، وعليه فالإشكالية الرئيسية للدراسة تمثلت في التساؤل التالي:

إلى أي **مدى ساهمت العولمة في تفعيل تمتع الأفراد في كافة أنحاء العالم بحقوق الإنسان التي نصت عليها كل المواثيق والاتفاقيات الدولية؟**

خامسا: المنهج الدراسي

للإجابة عن هذه الإشكالية اخترنا المنهج الوصفي من خلال تناولنا مختلف المفاهيم والخصائص والتصنيفات، والمنهج التاريخي ذلك من خلال التطرق إلى نشأة تطور كل من العولمة وحقوق الإنسان، المنهج التحليلي من خلال تحليل آثار العولمة على حقوق الإنسان وعلاقتها بها، حيث قسمنا موضوع بحتنا إلى فصلين، الفصل الأول تعرضنا فيه إلى ماهية كل من العولمة وحقوق الإنسان في مبحثين.

أما الفصل الثاني بعنوان علاقة العولمة بحقوق الإنسان في مبحثين في الأول بعنوان انعكاسات العولمة على المستوى العالمي والإقليمي والمبحث الثاني بعنوان جوانب تأثير العولمة على حقوق الإنسان وآثارها على الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان.

خامسا: صعوبات الدراسة

من خلال دراستنا واجهنا صعوبات تمثلت في:

* قلة المراجع المتخصصة بالنسبة للعولمة من الناحية القانونية.

* عدم وجود مراجع تركز على العلاقة بين العولمة وحقوق الإنسان.

* شساعة الموضوع وضيق الوقت.

الفصل الأول

الفصل الأول

ماهية العولمة وحقوق الإنسان

العولمة ظاهرة الأبعاد والجوانب، تأكد منها البعد العلمي التكنولوجي، تم البعد الاقتصادي والاجتماعي وقد تضاربت الآراء حول المقصود بها، واختلفت بحسب زوايا النظر بالنسبة للباحث والأكيد كذلك أن هناك تشابك في العلاقة بينها وبين حقوق الإنسان بشكل كبير، بحيث تعتبر هذه الأخيرة مثالا ممتاز للعولمة بسبب كونها تحظى بحماية دولة مؤسسة على فكرة أن للأفراد حقوقا ليس بصفتهم مواطنين في بلدان معينة فحسب، بل أيضا من منطلق أنهم بشر يشتركون في إنسانيتهم، وقد أصبحت أيضا هذه الحقوق جزءا من القانون الدولي، ولم تعد الانتهاكات الجسيمة التي تحدث لحقوق الإنسان في أي مكان من العالم من الشؤون الداخلية للدولة، بل أضحت تتطلب تدخل المجتمع الدولي ككل.[1]

توضيحا لهذين المفهومين سيكون من خلال إظهار ماهية كل منهما في مبحثين مفصلين كالتالي:

المبحث الأول

ماهيـــة العولمـــة

يعتبر مصطلح العولمة من المفاهيم الجديدة التي ظهرت في الحقبة الأخيرة حيث تفوق الشمال على الجنوب بما حازه وطوره من علم وتقنيات، وبما امتلكه من وسائل الإنتاج والعتاد وكذا وسائل الدمار الشامل وأصبح الشمال مصدر الإنتاج في مختلف المجالات، وأصبح الجنوب مستهلكا لهذا الإنتاج وفي ظل حاجة الشمال للموارد والثروات من جهة وحاجة لأسواق ومستهلكين من جهة أخرى، ولكي يقنن الشمال هذه العلاقة ويبررها نادى بما يسمى العولمة وأخذ بأسباب تحقيقها في مختلف الميادين فما هي العولمة؟ وهذا ما سنوضحه في المطالب التالية:

1- عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، العلاقة والمستجدات القانونية، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص151.

المطلب الأول

لمحة تاريخية عن العولمة ومفهومها

العولمة من حيث طبيعتها هي بداية التفكير في الانتقال من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني أو من نظام الدولة القومية إلى نظام كوني أيضا ،[1] فهي بذلك تؤلف كل العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تجري خارج سيطرة الدولة القومية بوصفها وحدة تحكم، بعد أن كانت هذه العملية تنطلق أساسا من الدولة القومية باعتبارها المرجع والإطار القومي على إطار يتجاوزها.[2]

الفرع الأول

جذور العولمة ومراحل تطورها

سنتطرق في هذا الفرع إلى جذور العولمة وجميع المراحل التي مرت بها

أولا-جذور العولمة:

إن فكرة وحدة المجتمع البشري في إطار نظام دولي واحد ومؤسسة قانونية واحدة خالية من العراقيل الحدودية وعوائق مبادئ دولية كمبدأ السيادة أو مبدأ عدم التدخل، هي فكرة قديمة والسعي لتحقيقها هو الأخر ليس بالشيء الجديد، إلا أن متطلبات مجرى الحياة اقتضت بأن تظهر للوجود بهذا الشكل وبهذه القوة خلال هذا العصر الذي نعيش فيه وبالتحديد خلال فترة ما بعد الحرب الباردة.

يمكن تلمس الجذور القديمة لهذه الفكرة مع أفكار الفلسفة الرواقية **STOIC PHILOSOPL** التي ظهرت في أثينا حوالي القرن الثالث قبل الميلاد حيث دعا زعيمها "**زينون**" إلى حاضرة عالمية أو "مدينة عالمية" "**COSMOPOLITA CITY**" [3]مبدأها أن كل الناس مواطنون إخوة تجمعهم حياة واحدة ونظام واحد للأشياء وذلك في ظل قانون مشترك[4]

1- محمد ناصر بوغزالة، العولمة والتحديات المعاصرة، المجلة الجزائرية للعولمة والاقتصاد والسياسة، العدد 32، السنة 1999، الجزائر، ص47.

2- عبد الجبار فالح، معنى العولمة، مجلة النهج، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي الإيديولوجي، العدد17، سنة 1998، عمان، الأردن، ص97.

3- cosmopolitacity بمعنى مدينة كبيرة يجتمع فيها سكان العالم بغض النظر عن قومياتهم.

4- إبراهيم أبراش، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد، الطبعة1، مركز الدراسات الوحدة الغربية، بيروت، 1999، ص114.

فالرواقيون إذن أول من نادوا بإلغاء تعدد الدول وقيام دولة عالمية واحدة حيث تختفي الفوارق بين الناس وتزول العداوة والعنعنات العنصرية والمفاهيم الإقليمية والتمايز الطبقي، ولا تبقى سوى عائلة واحدة للجنس البشري كافة تتخطى في روابطها الحدود السياسية المرسومة للدول المتعددة.[1]

ثانيا-مراحل تطور العولمة:

اختلف الباحثون في تجذير العولمة ومعايير تطورها من مرحلة إلى أخرى وهناك من قسمها إلى ثلاثة محاور معتمدين على الناحية التاريخية ومتابعة الإنسان منذ أن كان عبدا كاملا للطبيعة ومن تم إلى مرحلة الزراعة والذي يعتبره أحد الباحثين أخطر انقلاب في الحياة البشرية، لتكون الثورة الصناعية حيث بدأت تظهر عبقرية المعرفة العلمية والتنظيمية هي المكون الرئيسي للثورة، إزاء هذا التطور في طبيعة الإنتاج وتراجع أهمية الموارد الطبيعية وظهور الاقتصاد الرمزي وغلبة أشكال الثروة المالية ظهرت بوادر ظاهرة العولمة أو الكوكبة.[2]

أ- المرحلة الجنينية :

هي تلك المرحلة التي استمرت في أوروبا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عش، وشهدت نمو المجتمعات القومية وأضعاف القيود التي كانت سائدة في العصور الوسطى، كما أنها عمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية ممهدة للمرحلة الجغرافية الحديثة.[3]

ب- مرحلة النشوء:

استمرت في أوروبا أساسا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870م وما بعده، فقد حدت تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقة الدولية وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة وظهر مفهوم أكثر تحديد للإنسانية، وزادت

1- محمد ناصر بوغزالة، المرجع السابق، ص 48.

2-عبد المصطفى عبد الجبار، الإسلام والعولمة مظاهر التباين والصراع، مجلة الرافدين للحقوق، العراق، عدد23 2002، ص221.

3- فتحي يكن ورامز طنبور، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، الطبعة1، مؤسسة الهانة، بيروت، 2000، ص40.

إلى حد كبير الإنفاقات الدولية ونشأت المؤسسة المتعلقة بتنظيم العلاقة والاتصالات بين الدول وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في "**المجتمع الدولي**" وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.[1]

ج-مرحلة الانطلاق:

استمرت المرحلة من عام 1870 وما بعده وحتى عشرينات هذا القرن، وفيها بدأت الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها، كما حدت تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال، وكذلك أقيمت لأول مرة المنافسات الكونية مثل الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل، وشهدت هذه المرحلة اندلاع الحرب العالمية الأولى وإنشاء عصبة الأمم.[2]

د- الصراع من أجل الهيمنة:

استمرت هذه المرحلة من العشرينيات وحتى أواخر الستينيات وبدأت الخلافات والحروب الفكرية، وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم بعض للأحداث وخاصة تلك التي أعقبت الحرب العالمية كإلغاء القنبلة النووية على اليابان، ويلاحظ على هذه المرحلة نزوع الأفكار والأنظمة المتصارعة للتوسع، الواحد على حساب الآخر بحثا وراء عولمة رأس المال فيما يخص النظام الرأسمالي وتوسع ونشر أهمية الإنتاج وهيمنة **البروليتاريا الماركسية** فيما يخص النظام الشيوعي.[3]

وبدأ مصطلح العولمة أو "**الكوننة** " بالظهور مند أواسط الستينيات بفضل مؤلفين شهيرين : كتاب **مارشال ماك لوهان فيور** الحرب والسلام في القرية الكونية **(PEACEIMTHEGLOBALVILLAGE(WARAND** والذي انطلق من دور التلفزيون في الحرب الفيتنامية الذي حول المشاهدين إلى مشاركين في العملية الأمر الذي أدى إلى اختفاء الحدود بين المدنين والعسكريين، وكتاب "**زبغينوبريجنسكي**" بين مرحلتين، دور أمريكا في العصر الإلكتروني " **crabetueentuo ages America s role in**

1- السيد يسين، العرب والعولمة، الطبعة1، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 1998، ص31.

2- فتحي يكن ورامز طنبور، المرجع السابق، ص31.

3- خالد محمود المسافر، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال وتداعيات من الجنوب، بدون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، بغداد، 2002، ص28.

thetechnoelectromic"، حيث أستعمل في الكتاب مصطلح" المدينة الكونية "ويرى **بريجنسكي** بأن الولايات المتحدة في المجتمع الكلي "**global**"الأول في التاريخ فهي مركز الثورة "التكنو الإلكتروني"[1]

هـ- مرحلة عدم اليقين:

قد بدأت أواخر الستينيات وتصاعد الوعي الكوني وحدث هبوط على سطح القمر، وشهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية وزادت المؤسسات الكونية والحركات العالمية وتعزز الاهتمام بالبشرية كمجتمع وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة وزاد الاهتمام في هذه المرحلة أيضا بالمجتمع المدني وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني[2].

الفرع الثاني

مفهوم العولمة

للعولمة عدة مفاهيم سواء من الناحية اللغوية أو الاصطلاحية أو في نواحي أخرى وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

أولا-**العولمة لغة:**

Globalization اسم بمعنى **to make to global**، أي اكتساب الشيء طابع العالمية وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالميا، ويحمل مصطلح العولمة في اللغة الأجنبية دلالة على قسرية الفعل، أي وجود فاعل يفعل، ويتجلى ذلك في صيغة **(satiom)** التي يتضمنها المصطلح في آخره، فمعنى العولمة من حيث الاشتقاق حسب المصادر الأوروبية يدور حول جعل شيء ما على مستوى عالمي.

مع أن العولمة كلمة مترجمة، يرى أكبر العلماء العرب تأصيلها في اللغة العربية مشتقا أو توليدا من "عالم" كمصدر على وزن "فوعلة" للفعل "عولم" الذي هو وزن "فوعل "كما ورد في "حرقل الرجل حرقلة" وهو من أبنية الملحق بالفعل الثلاثي المزيد بحرف كما من كتاب **سبويه** الجزء الرابع يقال أيضا فوعل الشيء، أي جعل له فاعلية وتأثيرا، فلفظ

1-غسان الغربي، سياسة القوة، الطبعة1، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص 118.

2- محمد حسين أبو العلاء، ديكتاتورية العولمة، الطبعة1، مكتبة المدبولي، مصر، 2004، ص123.

العولمة لغة هي من المصادر القياسية في اللغة العربية، وبالتالي هي مصطلح سليم النحت والتركيب فهي لغويا تعميم الشيء وتوسيع دائرة ليشمل العالم كله[1].

ثانيا-العولمة اصطلاحا:

مازال مفهوم العولمة في طور التكوين، ومازال غائما وعائما فرغم كثرة التعريفات لهذا المفهوم، تبقت مسألة وضع تعريف محدد ودقيقة للعولمة أمر في غاية الصعوبة وحتى نقترب من مفهوم العولمة كمصطلح لابد من الوقوف على بعض آراء المختصين والباحتين في هذا المجال.

1- مجموعة تركز على البعد الاقتصادي للعولمة وهو البعد الذي يحتوي على مؤشرات واتجاهات و مؤسسات اقتصادية عالية جديدة غير معهودة في السابق وتشكل في مجملها العولمة الاقتصادية.

2- مجموعة تركز على البعد الثقافي وهو البعد الذي يشير إلى وعي وإدراك مفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ثقافية عالمية الطبع.

3- مجموعة تركز على البعد السياسي الذي يشير إلى قضايا سياسية عالمية جديدة مرتبطة أشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة حاليا.

4- مجموعة تركز على البعد الاجتماعي الذي يلاحظ بروز المجتمع المدني العالمي وبروز قضايا إنسانية مشتركة تشكل بمجملها العولمة[2].

1- السيد يسين، المرجع السابق، ص 32.

2- إبراهيم المليجي، العولمة وأثرها في التخطيط الاجتماعي، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث السعودية، الرياض، 2005، ص17.

ثالثا-المفهوم التاريخي للعولمة:

من اشتغل بهذا المفهوم من العلماء يؤكد أن قضية العولمة ليست ظاهرة جديدة بل أن بداياتها الأولى ترجع نهاية القرن السادس عشر وقد كان ذلك مع بداية عملية الاستعمار الغربي لآسيا وإفريقيا تم تطورت هذه الظاهرة بتطور الرأسمالية في العالم الغربي والعولمة من خلال البعد التاريخي – لفظ جديد لظاهرة قديمة- نشأت في دنيا أصبحت في حجم قرية إلكترونية صغيرة ترابطت بالأقمار الصناعية والاتصالات الفضائية وقنوات التلفزيون الدولي.

رابعا-المفهوم السياسي للعولمة:

العولمة في البعد السياسي تهدف إلى تقليص سلطة الدولة يؤكد المفكر العربي المعروف **محمد عابد الجابري** على ذلك بقوله "العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن وبالتالي فإنه يعمل على التقنية والتشتت وإيقاظ أطر الانتماء إلى القبيلة والطائفة والجهة والتعصب بعد أن تضعف إدارة الدولة وهوية الوطن[1].

إذا فالعولمة من الناحية السياسية هي تذويب للحدود بين الدول والشعوب ونقل لسلطة الدول واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسير العالم وتوجيهه، بالإضافة إلى تقليص تحكم الدول في الكتلة المالية داخل حدودها عن طريق النقد الدولي، وتقويم الأسعار وتحرير القطاع المالي، والاستخدام الواسع لبطاقات الائتمان، وزعزعة الثقة بالبنوك المحلية كذلك التدخل العسكري المباشر في مناطق متفرقة من العالم[2].

خامسا-المفهوم الثقافي للعولمة:

عبر التاريخ نعرف أن لكل أمة خصوصيات في الأفكار والقيم والعادات والتقاليد وهذه الأمور تمثل روح الأمة ولكل حضارة من الحضارات أفكار تميزها عن غيرها، ولذلك سعت الدول الغربية إلى القضاء على الخصوصيات الثقافية وأمركة الثقافة والذي ساعد على ذلك تسارع التقنيات الإعلامية وامتلاك أمريكا لأكبر نصيب من شبكات الانترنت ووكالات

1- محمد أسعيد توهيل، أصول التربية الإسلامية، الطبعة3، دار الخريجي، الرياض، 2001، ص59.

2- سعد الدين إيمان عبد المؤمن، الثقافة الإسلامية والتحديات المعاصرة، الطبعة5، مكتبة الرشدين الرياض، السعودية، 2007، ص192.

الأنباء والحواسب المتقدمة حيث يرى **عبد الله أبو رشد** "أن العولمة الثقافة هي محاولة مجتمع ما تعميم نموذجه الثقافي على المجتمعات الأخرى، وذلك من خلال التأثير على المفاهيم الحضارية والقيم الثقافية والأنماط السلوكية لأفراد هذه المجتمعات بوسائل سياسية اقتصادية وثقافة وتقنية متعددة من خلال ديناميت اختراق الثقافة واستعمار العقول واحتواء الخبراء وربط المتفقين بدائرة محددة ينشدون إليها بصورة بعيدة عن أعمال العقل التفاعلي للذات وإبقائه في سياق الأداة الوظيفية التسييرية المحضة[1].

سادسا-المفهوم الاقتصادي للعولمة:

يعرفها **محمد دياب** بقوله "هي الحركة النشطة الحرة والمتصارعة للمبادلات العالمية، المالية والتجارية وهي إلغاء الحدود الحواجز التشريعية والجمركية أمام حركة للنقل البضائع والسلع ورؤوس الأموال وتمثل تطور الانترنت بما في ذلك التجارة الإلكترونية كظاهرة جديدة من ظواهر عولمة الاقتصاد كما يشير الكاتب أيضا بأن الشركات متعددة الجنسيات هي الأداة الرئيسية للعولمة فبواسطتها تتم عملية تداول وعولمة رؤوس الأموال والإنتاج والتصرف ومجمل العمليات التجارية والمالية[2].

سابعا-المفهوم الاجتماعي للعولمة:

العولمة بمفهومها الاجتماعي تسعى إلى عولمة القيم الاجتماعية فتنظر العولمة إلى الروابط الاجتماعية على أنها تخلف وتؤكد العولمة في الجانب الاجتماعي على الحرية الفردية "العولمة ظاهرة اجتماعية وسياسية اقتصادية تعني التمايز القومي إلغاء إتماما" والعولمة في جانبها المثالي دعوة إلى إشاعة الأمن والرخاء وإفساح المجال للتنافس وتعميم مشاريع النهضة والتنمية وتدعو إلى تحسين أوضاع البشرية لمواجهة القضايا كقضية المجاعة والفقر وقضايا حقوق الإنسان ومشكلات البيئة.

يعرف **أنتوني جيد بتر** عام 1990 البعد الاجتماعي "بأنه مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة، تكثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث

1- محمد عمر الحاجي، عولمة الإعلام والثقافة، دون طبعة، دار المكتبة، دمشق، سوريا، 2002، ص107.

2- محمد أسعيد توهيل، المرجع السابق، ص66.

تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج ويتم فيها ربط المحلي والعاكس بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية[1].

تعريف جامع لظاهرة العولمة:

انطلاقا من التعريفات التي عرضنها، وإذا جاز لنا أن نقدم إسهاما متواضعا في مجال تعريف مفهوم العولمة يمكننا القول أن العولمة هي عملية مدار إرادية وغائية تستهدف من خلالها القوى المهيمنة على النسق العالمي، الإفادة من الأوضاع الدولية التي ترتب على التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال و المواصلات، وزيادة كثافة التفاعلات الدولية ودرجة الاعتماد الدولي المتبادل، وصورة التوزيع العالمي الراهن للقوة، وما نتج عن ذلك كله من الشعور بانضغاط الزمان والمكان، وتهاوي الفواصل الإقليمية، وتزايد الوعي بالعالم ككل متكامل في تحقيق الهيمنة العالمية، وذلك من خلال العمل على فرض أنماطها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعيشية في بقية مناطق العالم، تحقيقا لمصالح تلك القوى المسيطرة، من خلال منظومة متكاملة من الأساليب والأدوات أو الوسائل المتنوعة والمهيأة لتحقيق تلك الهيمنة[2].

الفرع الثالث

التمييز بين مفهوم العولمة والعالمية

تجدر الإشارة إلى أن توضيحنا لمفهوم العولمة يجب أن يتبعه موضوع التفرقة بين مفهوم العولمة **globalization**، وبين مفهوم العالمية **globalism** لما قد يثيره التقارب أو التشابه من المفهومين من لبس أو غموض قد يؤدي إلى خلط مضلل أو إلى اختلاط في الأفكار والتصورات، وفي هذا الإطار يرى **الدكتور محمد عمارة** أن "العالمية هي نزعة إنسانية وتوجه نحو التفاعل بين الحاضرات، والتلاقح بين الثقافات، والمقارنة بين الأنساق الفكرية، والتعاون والتساند والتكامل والتعارف بين الأمم والشعوب والدول بحيث يصبح العالم منتدى حضارات، بينها مساحات كبيرة من المشترك الإنساني العام، ولكل منها هوية ثقافة تتميز

1 – محمد فهمي، العولمة والشباب من منظور اجتماعي، دون طبعة، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2007، ص19.

2 – ممدوح محمد منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص17.

بهـا ومصـالح وطنيـة وقوميـة وحضـارية واقتصـادية وأمنيـة لابـد مـن مراعاتهـا فـي إطـار تـوازن المصـالح" ويتفـق **محمـد عابـد الجـابري** مـع الـرأي السـابق حيـث يـرى أن" العالميـة تشـير إلـى الطمـوح وإلـى الارتقـاء بالخصوصـية إلـى المسـتوى العـالمي، أو بعبـارة أخـرى هـي انفتـاح المحلـى علـى مـا هـو عـالمي أو كـوني، وبالتـالي فـإنّ نشـدان العالميـة هـو طمـوح مشـروع يعكـس الرغبـة فـي الانفتـاح علـى الأخـر بهـدف تبـادل الأخـذ والعطـاء، وبهـدف الحـوار والتعـارف والـتلاقح بـين الحضـارات والثقافـات، وهكـذا يمكـن النظـر إلـى العالميـة باعتبارهـا إثـراء للهويـة الذاتيـة، أمـا "العولمـة" فهـي إرادة للهيمنـة، وبالتـالي فهـي محاولـة لقمـع الخصوصـيات القوميـة فإنهـا محاولـة لاختراق الآخر وسلبه خصوصيته".

الفرع الرابع

المنطلقات الإيديولوجية للعولمة

خلصـنا ممـا سـبق إلـى أن العولمـة تمثـل عمليـة غائيـة، ومـن ثـم فمـن المنطقـي أن يكـون ثمـة إطـار فكـري أو فلسـفي " إيديولوجيـة" تنطلـق منـه العولمـة بحيـث تتحـدد فـي ضـوئه وعلـى مقتضـاه طبيعـة هـذه العمليـة وغاياتهـا، بحيـث يعكـس هـذا الإطـار المنطلقـات الباعثـة علـى هـذه العملية والأصول الفلسفية الكامنة وراءها وتتمثل فيما يلي:

1- فلسـفة القـوة المتحـررة مـن الأخـلاق، ممثلـة فـي أفكـار **ماكيـافيللي** كمـا صـورها فـي كتابـة الأميـر، والتـي أسـفرت عـن الفصـل بـين السياسـة مـن ناحيـة وبـين الـدين والأخـلاق والقـيم بوجـه عام من ناحية أخرى .

2- فلسـفة التـاريخ عنـد **هيجـل**، والتـي تقـوم علـى أسـاس فكـرة الجدليـة والتـي تنظـر إلـى العلاقـة بين العصور التاريخية المختلفة من منظور الصراع، وعلى أساس أن الجديد ينسخ القديم.

3- الفلسـفة الداروينيـة كمـا صـاغها **داروي**ـن فـي كتابـه "أصـل الأنـواع" والتـي تتحـد مـن فكـرة الصـراع قانوننـا للتطـور فـي عـالم الأحيـاء، علـى اعتبـار أن البقـاء للأصـلح أو للأقـوى (فكـرة الانتخـاب الطبيعـي)، ومـن ثـم فـإن انـدثار الضـعفاء يعـد أمـرا طبيعيـا ومـن هـذا المنطلـق أصـبح مألوفا في السياسة والاجتماع والاقتصاد أن البقاء للأقوى أو للأكثر كفاءة.

4-المـذهب النفعـي "**utilitariamism**" الـذي أرسـى دعائمـه **جـيمس ملوجـون سـتيوارت ميـل**، والـذي يجعـل الغايـة الأسـمى التـي يعمـل الإنسـان مـن أجلهـا هـي تحقيـق المنفعـة، وأن السـعي إلى تحقيق المصلحة الفردية هو السبيل إلى تحقيق المصلحة العليا للمجتمع ككل[1].

1 - ممدوح محمد منصور، مرجع سابق، ص33.

المطلب الثاني

عوامل تطور العولمة وآلياتها

هناك عدة عوامل وأسباب ساعدت العولمة في الظهور وتجسيدها على أرض الواقع كما لها آليات اعتمدت عليها وفي هذا المطلب سنوضح هذين النقطتين في ما يلي:

الفرع الأول

عوامل تطور العولمة

هناك عدة عوامل ساعدت في تطور العولمة:

أولا- انهيار النظام الدولي القديم وبروز ملامح نظام عالمي جديد من المعروف أن النظام الدولي القديم كان يشد إلى قطبين الرأس مالية وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية والاشتراكية ويمثله الإتحاد السوفيتي، وبعد انهيار الإتحاد وتفكيك المعسكر أصبحت الولايات هي القوة العظمى الوحيدة في المرحلة من تطور النظام العالمي ليتعزز مركزها كقوة في حرب الخليج الثانية لينتج عنه تعدد دور الولايات المتحدة على الصعيد العالمي وحدوث موجة أداة طابع عالمي من التحول الديمقراطي والاتجاه نحو الاقتصاد الحر وثورة المعلومات والاتصالات لتخلق واقعا جديد لم يعد في ظله بمقدور أي نظام سياسي، مهما كانت درجة تسلطه.

ثانيا- تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتصاعد حدتها وقد شهدت تزايد ملحوظا في هذه المشكلات مثل ذلك المخدرات وجرائم غسيل الأموال وغيرها من المشاكل.

ثالثا- تفاقم مشكلات دول العالم الثالث وبخاصة في القارة الإفريقية مثل الحروب الداخلية، والصراعات المسلحة بين بعض الدول والأزمات الاقتصادية وتزايد حدة الفوارق الاجتماعية والطبقية وتضفي أوضاع التنمية البشرية وبخاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. [1]

---

1 – شريف السيد، تعليم مهارات التدريس في عصر العولمة، بدون طبعة، عالم الكتاب، الرياض، السعودية، 2005، ص103، 104

رابعا– تنامي دور المجتمع المدني العالمي (المنظمات الغير الحكومية) التي كانت ومازالت ترتكز اهتماماتها وأنشطتها على قضايا ذات طابع عالمي مثل حقوق الإنسان وحماية البيئة وتحقيق السلام.

خامسا– اتساع مجالات عمل الأمم المتحدة ولم تعد تركز فقط على عمليات السلام والأمن الدوليين بالمعنى الضيق، بل تزايد اهتمامها بقضايا أخرى مثل التنمية والتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان وغيره.

سادسا– الثورة العالمية المتمثلة في وفرة المعلومات وتراكمها وإتاحتها للاستعمال عبر أوعية المعلومات من أهمها الحاسب الآلي.

سابعا– المركزية العالمية وهي إحدى أقوى عوامل عولمة الثقافة فقد أصبحت القوى العظمى العالمية هي مصدر كل أوجه الثقافة سواءً على صعيد الإنتاج أو على صعيد الإبداع.

ثامنا– وسائل الإعلام وهي في ثلاثة صور: الأولى هي التكنولوجية الوسيلة ذاتها والمادة التي تنشرها وتبثها هذه الوسائل وما يمكن تسميته بعولمة الإنتاج الفني وثالثها عولمة الإعلام والمتمثلة في الوكالات العالمية للأنباء.

تاسعا– اللغة: فإنها أداة التفاهم والتواصل وهي وعاء للفكرة وقالبه الحي ولذلك فإن حفظ القرآن الكريم على لغة العرب يساعد كثيرا في نقل جزء عظيم من حضارة العرب إلى الجناح الغربي خاصة من الكرة الأرضية ولا تزال آثاره لحد الآن.[1]

الفرع الثاني

آليات العولمة

تعتمد العولمة على مجموعة من الوسائل حتى تشق طريقها نحو الأمم، وتحقق الهيمنة على جميع الميادين، وتتمثل هذه الوسائل في ما يلي:

1 – ممدوح محمد منصور، مرجع سابق، ص 34.

أولا–الشركات المتعددة الجنسيات:

بعد الحرب العالمية الثانية خرجت الرأسمالية الصناعية منهكة القوى، وقد حاولت استعادة نشاطها وحيويتها ومداواة جراحها، وكان الهم الأول لها مند انتهاء الحرب حتى أوائل السبعينات، هو العمل المستمر على إزالة كافة العقبات والعقود أمام استعادة عمليات العولمة من جديد وقد ساعد التقدم التقني على تحقيق ذلك، حيث صارت المعلومات والأموال تنتقل بسرعة البرق، وهذا كشف للمستثمرين الميزات التي يحصلون عليها من خلال عولمة مراكز الإنتاج والتوزيع، مما أدى إلى ظهور الشركات الكبرى التي تعمل على مد أنشطتها إلى خارج حدود بلادها الأصلية، وتفيد بعض الدراسات والإحصاءات أن تلك الشركات قد بلغت نحو 40 ألف شركة تعمل من خلال نحو 200 ألف فرع، ولقد بلغ رصيد استثماراتها 2,7 تريليون دولار عام 1995، وذلك مقابل رصيد استثمارات قدره 370 مليون دولار عام 1978 وتستحوذ على 50% من ذلك الرصيد أكبر مئة شركة عالمية من الشركات المتعددة الجنسيات، وتتقاسم 5 بلدان رئيسية هي الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا في ما بينها ولوحدها 172 شركة من أكبر 200 شركة في العالم.[1]

ثانيا–وسائل الإعلام:

إن التقدم التقني في مجال البث أحدث ثورة في حياة الناس، فهناك ما يقرب 500 قمر صناعي، يدور حول الأرض مرسلة إشارات لاسلكية تحمل صورا ورموزا ودلالات للحياة العصرية، وما يستجد من الحداثة في أصقاع الأرض كافة وهذا ما مكن الناس من رؤية ما يحدث في أطراف المعمورة، بل إن التنظيم الممتاز لمراسلي شبكات التلفزيون ومراسلي وكالات الأنباء قد جعل كثيرا من الناس القريبين من موقع الحدث أقل خبرة به من بعض البعيدين عنه، حيث تشير بعض الإحصاءات إلى وجود أكثر من 10 ألاف مجلة متخصصة في شؤون العالم ومعالجة المشكلات الأسرية، فهذا ينشأ ويمتد قصصه ومواضيعه من الحياة الغربية حلوها ومرها، وتعبدها في صور تحليلية وإحصائية متقنة من

1– عبد الكريم بكار، العولمة (طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، التعامل معها)، الطبعة1، دار الإعلام للنشر، عمان، 2000، ص54.

أجل أن يطلع عليها الناس في مختلف العالم، وأن ما بثّته وسائل الإعلام هو الذي يضع الأحلام، والأحلام هي التي توجه السلوك وبذلك يتم تنميط العالم.

3- شبكة الانترنت:

في عام 1969 أقامت وكالة المشاريع المتقدمة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية شبكة "**أربانيت**" للربط بين الجامعات ومراكز البحوث الأمريكية، ضمانا للاستمرار في التواصل بين مراكز البحوث ومتخذي القرار العسكري السياسي في حالة حدوث ضربة سوفييتية نووية مفاجئة، تم فتحت الشبكة للاستخدام العام، وأخذت تنمو بمعدلات هائلة ومتسارعة، إلى أن صارت شبكة من شبكات العالم، وتستخدم هذه الأخيرة الآن أكثر من 300 مليون مستخدم، ويتوقع لهذا الرقم أن يصل إلى المليار في حدود سنوات قليلة، وأن الشبكة قد وفرت وسيلة فعالة للنفاذ السريع إلى العولمة.

إذا كانت سلع العولمة تحمل طابع النفوذ الاقتصادي، فإن هذه الشبكة أتاحت عولمة المعلومات والمفاهيم والأفكار، وقد شدد التأثير في إعادة ترميز الوجود الإنساني وإحداث تحولات فكرية أخلاقية وسلوكية، ومع هذا فإن التجارة في هذه الشبكة تتصاعد باستمرار، كما أنها أضحت من الوسائل الإعلامية المهمة.

بقي أن نقول أن الانترنت إبداع أمريكي، وهي تسوق المفاهيم والثقافات الغربية، ولذا فإن أكثر من 98% من المعلومات التي عليها هي بلغات غربية وإنجليزية لها فيها نصيب الأسد، مما ينسجم مع طبيعة العولمة وحقيقتها[1].

4- الإعلان:

إن من مفرزات العولمة السيئة، أن الاتصال أخذ تهمش لصالح الدعاية والإعلان، والاتصال ذو اتجاهين فهو الذي يربي الناس ويفتح لهم أبواب التبادل الثقافي، أما الإعلان فهو عبارة عن رسالة لا تدعو إلى الحوار ولا إلى المنافسة، ولا تنظر من أحد جواب سوى جواب واحد، هو أن يشتري ويستهلك ما يدعي إلى استهلاكه، إن ميزانية الإعلان في العالم قد تجاوزت في السنوات الأخيرة التوقعات، حيث بلغت نحو 330 مليار دولار حسب تقرير

1 - عبد الكريم بكار، المرجع السابق، ص55، 56

إحدى وكالات أبحاث الإعلام، وهذا الرقم في حالة نمو مستمر، ووسائل الإعلام يقول **تشومسكي** مؤسسات تبيع منتجاتها إلى السوق فما هو السوق ؟ ومن هو المشتري؟ ومن هو المنتج؟ يقول باحث أمريكي السوق هنا هي وسيلة الإعلام، والمنتج هم المشاهدون والمنتج هو أيضا الصفوة من المشاهدين فوسيلة الإعلام تجذب المواطنين والمشاهدين من حيث تصطادهم الإعلانات، ويدفع أصحاب الأعمال عن أولئك المشاهدين للإعلان، عنها إنها صفقة يباع فيها الناس لأرباب الأعمال.

نتيجة لحملات الإعلان والدعاية المكثفة بات الناس يستهلكون ما لا يحتاجونه، وبات المطلوب منه المزيد من الاستهلاك، حتى تظل عجلة الصناعة في حركة صناعة دائمة، وعلى مدار التاريخ كان الناس ينتجون ما يحتاجون إلى استهلاكه، أما اليوم فعلى الناس أن يمارسوا المزيد من الاستهلاك من أجل تحقيق المزيد من الإنتاج بقطع النظر عن النتائج البيئية والصحية التي تترتب عن ذلك.[1]

المطلب الثالث

أهداف العولمة ومجالاتها

إن أهداف العولمة عديدة لذا لا يمكن حصرها في مجال دون غيره فأهدافها كثيرة ومتنوعة وهذا التنوع أيضا فرض عدة مجالات وهذا راجع لطبيعتها.

الفرع الأول

أهـــداف الـعـولـمـة

للعولمة أهداف كثيرة ومتنوعة ويمكن تقسيمها إلى الجوانب التالية:

أولا- الأهداف الثقافية الاجتماعية:

يمكن تقسيم هدا الجانب إلى أهداف إيجابية وأهداف سلبية:

أ- أهداف إيجابية:

1- التركيز على قيم حضارية معينة مثل احترام كرامة الإنسان وآدميته.

1- عبد الكريم بكار، المرجع السابق، ص60.

2- التركيز على احترام الاختلاف بين الحضارات واحترام الرأي الأخرى.

3- وجود طابع عالمي للبحوث ونظريات التعلم وممارسات التعليم وتبادلها بين مختلف دول العالم وشعوبها.

4- تزايد أعداد العلماء وأعضاء هيئة التدريس والطلبة والباحثين الذين يدرسون ويدرسون ويجرون الأبحاث وينتقلون بين مختلف مراكز العلم والبحث والجامعات في العالم.

5- قيام شبكات الاتصال بين مختلف المعاهد والمراكز والجامعات في العالم.

6- انعقاد المؤشرات والندوات وبرامج التعاون الثقافي والتربوي والعلمي.

7-إعطاء الفرصة كاملة لقوى الابتكار والخلق والإبداع.

8- الوصل بالعالم إلى جعله وحدة واحدة مندمجة.[1]

ب- أهداف سلبية:

تتمثل هذه الأهداف في ما يلي:

1- إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب، وتدمير الحمويات القومية والثقافة للشعوب.

2- تعميق التناقض بين المجموعات البشرية بقدر قدرة هذه المجتمعات على بلورة استراتيجيات فعالة وناجحة للصراع على المصالح.

3- اختراق القوميات والقيام بتفتيت بعض الدول الكيانات وإسهام العالم من خلال الحملات الإعلامية بأن ليس أمام الناس من بديل الأفكار الرأسمالي والثقافة الغربية.

ثانيا-الأهداف السياسة:

هي أيضا تمثل الأهداف ذات المغزى السياسي والبعد الدولي وتتمثل في:

أ- أهداف إيجابية:

1-تفكيك الحدود الفاصلة والحواجز العازلة وحل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة.

2- إيجاد الاستقرار في العالم والسعي إلى توحيده ومكافحة أيضا بعض الأنظمة الغاشمة المتسلطة.

---

1 - إبراهيم المليجي، المرجع السابق، ص30.

3- نشر الوعي بين الشعوب بحقوقها تجاه الحكومات، والعمل على إنشاء المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان والاهتمام بموضوع الأقليات الدينية.[1]

ب- أهداف سلبية:

1- الهيمنة على اقتصاديات العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال السعي لسيطرة الاحتكارات والشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاد الدول.

2- التحكم في مركز القرار السياسي وصناعة في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية وما يسمى بالأمن القومي الأمريكي على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية.

3- مضاعفة فرص المجموعات الأقوى التي كانت تسيطر في الأصل على عناصر القوة الاقتصادية.

4- زيادة الدول القوة بينما تزداد الدول الفقيرة فقرا وفرض السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافة والعسكرية.

ثالثا-الأهداف الاقتصادية والتكنولوجية:

مما لاشك فيه أن النطق للخط عولمة يبادر إلى الذهن أن المقصود هو العولمة الاقتصادية ويتجلى هذا الارتباط العميق بين إطلاق مفهوم العولمة وبعدها الاقتصادي إلى قيام العولمة على مرتكزات منظومة اقتصادية مالية تسهم في إبراز العولمة بهذا الوجه.

أ- أهداف إيجابية:

1- بناء هياكل إنتاجية مثلى لإنتاج السلع و الوصول إلى سوق عالمي واحد مفتوح بدون حواجز.

2- تقريب الاتجاهات العالمية في بنى الإنتاج وإنشاء فرص للنمو الاقتصادي وزيادة حجم التجارة العالمية وزيادة الإنتاج المحلي والعالمي.

3- التشريع في دورات رأس المال حول العالم من خلال الاستخدام الأمثل للعمالة.

4- فتح أبواب المتنافس الحر وتحرير القطاع المالي من القيود المفروضة عليه.

5- خلق الحوافز للقيام بإصلاح هيكل المؤسسة المالية وفرض الانطلاق للأسواق الخارجية.

6- نشر التقنية الحديثة وتسهيل الحصول على المعلومات العالمية المهمة.

ب- أهداف سلبية:

1- إيهام العالم بأنه لا سبيل للتقدم الاقتصادي إلا بنظام سوق مفتوح.

---

1 - إبراهيم المليجي، المرجع السابق، ص31.

2- العولمة تفرض تحدثا يتمثل في أن كل اقتصاد عليه أن يضع فرص نجاح اعتمادا على ذاته.

3- ازدياد الهوة بين الفقراء والأغنياء.

4- انهيار اقتصاد بعض الدول التي شاركت في ركب العولمة[1].

الفرع الثاني

مـــجـــالات الـعـــولـمة

للعولمة عدة مجالات وهي كالآتي:

أولا- المجال الاقتصادي:

يعتمد هذا المجال على التبادل بين الدول والاقتصاد القومي والدعوة إلى وحدة الأسواق المالية وتعميق المبادلات التجارية في إطار لا حماية فيه ولا رقابة وأبرز شيء في ذلك إنشاء منظمة التجارة الدولية والتحول إلى الرأسمالية والعالمية لجمع المزيد من الأموال ومن أهم ملامح الميزة للعولمة من الناحية الاقتصادية:

أ- تنامي دورا المؤسسات المالية والدولية.

ب- تدويل المشاكل الاقتصادية مثل مشكلة التنمية المستدامة .

ج- تعظيم دور الثورة التقنية وأثرها على الاقتصاد العالمي.

ثانيا- المجال السياسي:

إزالة الحدود بين الدول والشعوب والقضاء على الديمقراطية والتعددية السياسية وتشير إلى أن **ربيغنيو بريجنسكي** مستشار الرئيس الأمريكي **جيمي كارتر** خلال (1977-1980) قدم فكرة القرية العالمية وحاول تحويل ذلك لصالح أمريكا[2].

ثالثا- المجال الثقافي:

يعتمد على تهميش الثقافات المحلية وربط العالم بثقافة عالمية واحدة والعولمة الثقافية تكمن في أن الثقافة العلمية قضاء على الهوية والخصوصية الثقافية للمجتمعات حيث تشير إلى بروز عالم بلا حدود ثقافة حيث تنتقل الأفكار والمعلومات والأخبار

1 - إبراهيم المليجي المرجع السابق، ص35.

2 - علي العطار، العولمة والنظام العالمي الجديد، الطبعة2، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص39.

والسلوكيات كاملة على الصعيد العالمي، وبأقل قدر ممّا أدى إلى انتشار السريع والفاعل لأنماط القيم الغربية والفن الملبس والتسلية والتي تحمل رؤية محددة التدخل من قبل الدول وذلك يسبب التقدم الهائل في وسائل ووسائط نقل المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات للعالم تختلف اختلافا جذريا من بعض الجوانب مع رؤية المجتمعات غير الغربية.

رابعا- المجال الاجتماعي:

عن طريق عقد المؤتمرات التي تخص هذا الجانب ومن هذه المؤتمرات :

أ- مؤتمر "البيئة والتنمية" في ريو دي جانيرو 1992م.

ب- مؤتمر "حقوق الإنسان" في فيينا 1993م.

ج- مؤتمر "الإسكان والتنمية" بالقاهرة 1992م.

د- مؤتمر "التنمية الاجتماعية" في كوبنهاجن 1995م.

هـ- المؤتمر العالم" العولمة" في **دافوس** السويسرية 1999 والذي حضره 500شخصية عالمية متخصصة[1] .

المطلب الرابع

العولمة بين القبول والرفض

لقد انقسم الباحثون في هذا المجال إلى ثلاثة أقسام فمنهم من يذهب إلى القبول المطلق ومن يذهب إلى الرفض المطلق وهناك فئة توسطت بين الموقفيين فالفئة التي ذهبت إلى القبول المطلق والتسليم لها واعتبارها قدرا كونيا محتوما لا مفر منه، ولا مناص من التسليم به، والفئة التي ذهبت إلى الرفض المطلق، والوقوف منها موقف الشعب والاستنكار جملة وتفضيلا واعتبارها اكتساحا ثقافيا وعدوانا ساخرا، والفئة الأخيرة التي تميزت بالتوسط بين الفئتين ودعت إلى الاستفادة من الفرص التي تنتجها العولمة.

الفرع الأول

تأييد ظاهرة العولمة

حيث يرى أصحاب هذا التيار أن العولمة آلية لا محالة وهي قدر كوني ليس للأمم معه أي اختبار وذلك للأسباب والدوافع التالية:

أولا- التشوق إلى مزيد من الحرية.

ثانيا- تعظيم الأخلاق والمبادئ الحديثة.

---

1 - إبراهيم الناصر، العولمة والاستثمار، مجلة البيان، العدد 1، الرياض، السعودية، 2005، ص18.

ثالثا– تعظيم الرفاهية الإنسانية.

رابعا– تحقيق العقلانية الرشيدة في استخدام الموارد وبالشكل الذي يحافظ على توازن البيئة الطبيعية.

خامسا– تحقيق مزيد من التعاون الخلاق، القائم على تخليل مواهب العباقرة.

الفرع الثاني

إنكار ظاهرة العولمة

حيث يلزم أصحاب هذا التيار سد جميع الطرقات والمناخ التي يمكن أن تنفد من خلالها إلى مجتمعاتنا ويؤكد أصحاب هذا التيار من حيث نشعر أولا نشعر أخذا كليا واجتياحا ثقافيا، وأول شيء سنفقده بسبب العولمة هو هويتنا الثقافية حيث ستمسخها العولمة وتحولها إلى صورة باهتة من صور المجتمع الغربي، والأمريكي منه على وجه الخصوص إن العولمة في حقيقتها ما هي إلا العودة إلى الرأسمالية، بل هي أوجه أعلى مراحلها، إن شئت فقل هي الأمركة بكل معانيها.

لهذا يقول أصحاب هذا التيار لابد من الوقوف في وجه هذا الطوفان لأنها تعتبر بسطا للنفوذ الأمريكي على سائر الأمم والشعوب أخيرا يؤكد أصحاب هذا التيار على أن العولمة ليست (حتمية تاريخية) وهي كذلك ليست (نهاية التاريخ) كما بشر المفكر **فرانسيس فوكو باما** في نظريته الشهيرة "إن موجبات العولمة التي يثور حاليا قاهرة ليست إلا لحظة في سياق التطور السياسي للإنسان لا ينبغي تعميمها على المستقبل مثلما لم تكن حقيقة في الماضي، برغم كل ما شهده العالم من تطورات أدت إلى تعميق تواصله ثقافيا وسياسيا واقتصاديا"[1].

الفرع الثالث

التوسط بين الطرفين

وذلك بقبول العولمة في بعض جوانبها والاستفادة من ميزاتها وردها في جوانب أخرى تتعارض مع المبادئ والأصول.

1– إبراهيم الناصر، المرجع السابق، ص 19.

حيث إن التسليم المطلق لقوى العولمة هو الانهزامية بعينها، وفي المقابل فإن الانغلاق على الذات، ورد العولمة جملة وتفصيلا يعني التأخر عن ركب الحضارة والبقاء في دهاليز التخلف التقني والصناعي فالدافع عن الهوية الثقافية ضد مخاطر العولمة لا يتأتى عن طريق الانفلات على الذات ورفض الغير، فهذا تصحيح خطأ بخطأ ومجموع الخطأين لا يكون صوابا وإنما يأتي ذلك أولا بإعادة بناء الموروث القديم المكون الرئيسي للثقافة الوطنية بحيث تزال معوقات وتشفر عوامل تقدمه، وكلا العنصرين موجود في الثقافة ويتطلب الدفاع عن الهوية الثقافية وثانيا كسر حدة الانبهار بالغرب ومقاومة قوة جذبه، وذلك برده إلى حدوده الطبيعية، والقضاء على أسطورة الثقافة العالمية.[1]

2- إبراهيم الناصر، المرجع السابق، ص 19.

المبحث الثاني

ماهية حقوق الإنسان

لقد أصبحت حقوق الإنسان اليوم جزأ من دساتير أغلب الدول، وكرست كل القوانين التي أصدرها المجتمع الدولي الدعوة الصريحة بضرورة حماية حقوق الإنسان وكرامته، بما يضمن صيانتها وعدم انتهاكها، وهو ما يعتبر أهم إنجازات البشرية في هذا المجال، والتي بقيت تناضل لآلاف السنين دفعا على ما تملك وهي النفس لأجل أن ترى واقعا غير ذلك الذي كان قائما، وأصبح هذا الموضوع من أهم علوم القانون والعلوم السياسية، وجلب اهتمام كبير من قبل المفكرين والحقوقيين والفاعلين في مجال الحريات قصد إثراءه وتوضيح جميع الآليات والضمانات التي وضعت خصيصا في مجال حماية حقوق الإنسان

المطلب الأول

لمحة تاريخية عن حقوق الإنسان وتعريفيها

إن المتتبع لتطور حقوق الإنسان يكتشف أن هذه المجموعة من الحقوق تعبر عن حقوق أساسية ظهرت بظهور الحضارة الإنسانية لتعبر عنها وتنظم جزءا مهما من تاريخ هذه الحضارة المتعلق بعلاقة الإنسان بالمجتمع والسلطة في هذا المجتمع ليعيش فيه، علاقته كإنسان ولد حرا متمتعا ببعض الحقوق التي لا يمكن الاعتداء عليها، وإنها حقوق لم توهب له من سلطة أو سلطان، وإنما بعد قرون من المعاناة دافع فيها عن حقوقه وناضل بصبر وثبات إلى أن أصبحت حقيقية.

الفرع الأول

لمحة تاريخية عن حقوق الإنسان

سنشير إلى حقوق الإنسان في الحضارات القديمة وفي الديانات السماوية، ومن عصر النهضة إلى بداية القرن العشرين.[1]

1- فيصل شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، دون طبعة، دار الحامد، عمان، 1999 ص 24.

أولا : حقوق الإنسان في الحضارات القديمة

عرفت العصور القديمة مجموعة من الحضارات كحضارة بابل وحضارة مصر القديمة والحضارة الإغريقية، والتي عرفت مبادئ خاصة بالإنسان وحريته كانت تهدف إلى حماية الإنسان، إلا أنه لا يمكن مقارنتها بما وصلت إليه الاهتمامات الحديثة المدعمة لحقوق الإنسان بصفة الإلزام قانونا، لأنها في القديم لم توضع في شكل قوانين أو نصوص أو مواثيق واضحة المعالم كما هي الآن، فقد عرفت مصر الفرعونية قانونا يقوم على الحق والعدل والصدق.[1]

اشتهر **حامورابي** في الحضارة البابلية بقوانينه المشهورة لحكم البلاد، حيث كانت تهدف لتحقيق العدالة، وفي حضارة الهند القديمة كانت البوذية تقيم دعوتها على أساس المحبة بين الناس ونشر العدل وتحقيق المساواة، وأهم ما عرفته الحضارة الإغريقية هو حرية المشاركة في الحكم، وكانت نظرتهم للإنسان أنه الأصل في كيان الدولة، إلا أنه لم يكن يعترف للفرد بالحرية الشخصية ولا للجميع بممارستها، ولكن مفهوم الحرية في ديمقراطية **أتينا** تختلف عن مفهوم الحرية في الديمقراطيات المعاصرة، فالحرية عند قدماء **الإغريق** كانت تعني حرية المواطن بصفته عضوا في المجتمع دون أن يمتاز بالحريات المدنية الحديثة مثل: الحرية الشخصية وحرية التملك وحرية العقيدة وحرية السكن، وبالنسبة لحقوق الإنسان في الحضارة الرومانية فقد كانت الحرية عندهم تعني المشاركة في الحياة السياسية، على خلفية الحكومة الشعبية التي يشارك فيها جميع الأفراد، ولقد عرفت الحضارة الرومانية الملكية الفردية والجماعية للأرض، أما الحرية الدينية فكانت معدومة وكان الانتخاب عندهم هو أساس اختيار الحاكم، وكان المجتمع مقسم إلى طبقتين، طبقة الأشراف والطبقة العامة، ولا توجد مساواة بينهم أمام القانون، وكانت المرأة لا تملك أيا من هذه الحقوق، فهي كانت تابعة مند ولادتها، وكانت الحضارتان الإغريقية والرومانية على الرغم من تبنيهما للديمقراطية

1- عمار مساعدي، حقوق الإنسان في أحكام القرآن ومواد الإعلام، مجلة كلية أصول الدين، العدد 1، جامعة الجزائر السنة الأولى، سبتمبر 1999، ص 164.

والقانون وتقران الاستقرار والتميز بين المواطنين الأصليين والأجانب، وبين الجنسين الذكر والأنثى حتى وهي في أوج ازدهارها .[1]

ثانيا : حقوق الإنسان في الديانات السماوية

عند التعرض لمفهوم حقوق الإنسان في الديانات السماوية، فإنه يجب التمييز بين ما ساهمت به في تأسيس الوعي بحرية الإنسان وحقه في العيش الكريم باعتبارها ذات مصدر إلاهي واحد (حيث جعلت الإنسان هو مدار الكون) وبين تطبيق هذه الديانات في حياة المجتمعات وما عرفته من انحرافات وتطرّف في بعض المجتمعات نظراً لكثرة المذاهب واختلاف الرؤى حتى داخل الديانة الواحدة.

1- حقوق الإنسان في الديانة اليهودية:

في أصولها الأولى غرست الديانة اليهودية في نفوس أتباعها اعتبارات المصلحة القومية وقواعد العناية بالشعب ومصالحه، ونادت بالجزاء على الفضيلة والعقاب على الرذيلة، لكن نظراً للتحريفات التي وقعت في التوراة فإن مفاهيم جديدة شوهت هذه الديانة مثلا: إظهار اليهود بأنهم شعب الله المختار، وهذا يعني إقرارهم بعدم المساواة مع بني البشر، وهي صورة من صور انتهاك حقوق الإنسان إضافة إلى تحريفات وتأويلات أخرى طالت الكتاب المقدس نفسه، وباختصار فإن الممارسة الدينية اليهودية بالمفاهيم المحرفة المبنية على العنصرية لا يمكن اعتبارها من الديانات السماوية لأنها بعيدة عن مبادئ العدل والحرية والمساواة واحترام الحقوق الطبيعية للإنسان.[2]

2- حقوق الإنسان في الديانة المسيحية:

كانت الديانة المسيحية دعوة دينية خالصة، فلم تهتم بنظام الحكم الذي تفضله فاكتفت بإعلان حرية العقيدة والدعوة إلى التسامح والمحبة وكانت تهدف إلى تحقيق المثل العليا، وأهم ما أكدت عليه تكريم الإنسان على أساس المحبة والاحترام والتقدير لأنه مخلوق من طرف الله الذي خصه بهذه الكرامة، وفكرة الإخاء والمحبة في المسيحية تتضمن المساواة في الحقوق واحترام الحرية الشخصية البشرية، مهما لاحظة أن هناك بعض الممارسات المحرمة لهاته الديانة أدت إلى وجود مذاهب مختلفة عن بعضها البعض.

1- فيصل شطناوي، المرجع السابق، ص 25 .

2- عمار مساعدي، المرجع السابق، ص 165.

3- حقوق الإنسان في الديانة الإسلامية:

لقد أقر الإسلام بالحقوق والحريات العامة لجميع الناس بدون تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي، وعليه فإن الإسلام يعتبر حقوق الإنسان " أزلية " ولا يستغني عنها، لأن الله هو الذي منحها للبشر، والشريعة الإسلامية قامت بالتوفيق بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية ومن المبادئ والأسس التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي في الإسلام هي العدالة والحرية والمساواة القائمة على الإنصاف كما أن الأحكام التي جاء بها الإسلام ترتقي بمكانة الإنسان الذي كرمه الله، لذا في أحكام عامة ومطلقة صالحة لكل زمان ومكان مما جعلها من أسس النظام السياسي والاجتماعي والمكون الأساسي لأركان الدولة التي تهدف إلى التنمية الشاملة للإنسان .

ولهذا فالإسلام يهدف لحماية ما يسمى بالكليات الخمس وهي : حفظ الدين، والنسل والعرض والمال والعقل، وهذه تمثل في عصرنا الحالي الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية معاً.[1]

ثالثاً: حقوق الإنسان من عصر النهضة إلى بداية القرن العشرين

من أبرز مفكري عصر النهضة **ميكافيللي** الذي كان يؤيد الحكم المطلق إلا أنه كان أول المفكرين الذين دافعوا عن الحرية، حيث قال لا حرية دون مساواة، وأباح للشعوب باستعمال العنف للحصول على حقوقها في الحرية والمساواة، وكان لفلاسفة العقد الاجتماعي كذلك دورا بارزا في التطور الفكري لمفهوم حقوق الإنسان، مثل **جون لوك** و**مونتسكيو** اللذان دافعا عن الحرية، **وجون جاك روسو** الذي ناصر السيادة الشعبية، حيث كان يرى أنها الوحيدة الكفيلة بحماية حقوق الأفراد وحرياتهم .

إن الأساس الذي انطلقت منه المدارس الفلسفية في القرن الثامن عشر في الغرب في الدعوة إلى حقوق الإنسان هو فكرة الحق الطبيعي التي بدورها أدت إلى نظرية العقد

1- شاكر بن نابلسي: لو لم يظهر الإسلام ما حال العربي الآن، الطبعة الأولى، منشورات دار الآفاق، بيروت، 2003 ص 342.

الاجتماعي، وبعد ذلك ربط الفكر الرأسمالي بين الحقوق الطبيعية والفردية، ورأى أن هناك تلازم حتمي بينهما .[1]

الفرع الثاني

تعريف حقوق الإنسان

اختلف الباحثون في تعريفاتهم لحقوق الإنسان، وذلك وفقا لرؤيتهم وتخصصاتهم، فنجد **السيد فودة** يعرّف حقوق الإنسان بأنها: " تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان لمجرد كونه إنسانا أي بشرا وهذه الحقوق يعترف بها للإنسان بصرف النظر عن جنسيته أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي، وهي حقوق يملكها الإنسان حتى قبل أن يكون عضوا في مجتمع معين فهي تسبق الدولة وتسمو عليها ".[2]

بينما عرّف **قدري الأطرش** حقوق الإنسان بأنها : " مجموعة المبادئ والقيم المعنوية المستمدة من طبيعة الإنسان، والتي تؤكد على ضرورة احترام آدمية الإنسان وسلامة كيانه المادي والأدبي، ونظراً لأن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بدونها أطلق عليها عدد من المصطلحات وهي: عناصر الشخصية والحقوق الملازمة للشخصية والحريات العامة، والحقوق الطبيعية، وحقوق الإنسان ".[3]

عرفتها **ليا ليفين** بأنها:" مطالب أخلاقية أصلية وغير قابلة للتصرف مكفولة لجميع بني البشر بفضل إنسانيتهم وحدها، فصلت وصيغت هذه الحقوق فيما يعرف اليوم بحقوق الإنسان، وجرت ترجمتها بصيغة الحقوق القانونية وتأسست وفقا لقواعد صناعة القوانين في المجتمعات الوطنية والدولية وتعتمد هذه الحقوق على موافقة المحكومين بما يعني موافقة المستهدفين بهذه الحقوق .[4]

---

1 – أنور رسلان، الحقوق و الحريات في عالم متغير، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، 1993، ص 92.

2 – السيد عبد الحميد فودة، حقوق الإنسان بين النظم القانونية الوضعية و الشريعة الإسلامية، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 2.

3 – قدري الأطرش، مدخل إلى قضايا حقوق الإنسان، بدون طبعة، مجلس الثقافة العام، ليبيا، 2008، ص 654.

4 – ليا ليفين، حقوق الإنسان، أسئلة و إجابات، ترجمة علاء شلبي، الطبعة الخامسة، اليونسكو، 2009، ص 17.

ويمكن إعطاء تعريف محدد لحقوق الإنسان نظرا لشموليته وهو مستمد من تعريف الأمم المتحدة "حقوق الإنسان هي تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتها والتي تكرس مبادئ وقيم العدالة والحرية والمساواة، والتي تهدف إلى ترقية وتنمية الإنسان وتكريمه، والتي بدونها لا يمكن أن يعيش كإنسان".

المصدر الأساسي للمفهوم المعاصر لهذه الحقوق هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعدة مواثيق ومعاهدات أخرى خاصة بترقية حقوق الإنسان سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني.

المطلب الثاني

مصادر حقوق الإنسان

مصادر الحقوق في المجتمع العالمي، هي المصادر القانونية المعتمدة رسميا في شتى المذاهب والدول وأهمها التشريع، العرف، الفقه، والقضاء والقانون الاتفاقي بالإضافة إلى الأهمية البالغة للشريعة الإسلامية بالنسبة للبلاد الإسلامية.[1]

أما مصادر حقوق الإنسان في المجتمع العالمي المعاصر وهي ثلاثة:

الفرع الأول

المصادر ذات الطابع الدولي

يرى البعض أنها تشكل مصدراً لأغلب القوانين الداخلية الحالية المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها العرف، والاتفاقيات الدولية، والفقه والقضاء، وقرارات المنظمات الدولية.

أولا: العرف

المقصود بالقاعدة العرفية أنها مجموعة أحكام قانونية عامة غير مدونة تنشأ نتيجة تكرار القيام بتصرفات معينة، أيضا مع ثبوت الاعتماد لدى غالبية الدول والأشخاص القانونية الدولية بالقوة القانونية لهذه التصرفات الإلزامية فلقد كان للعرف دورا هاما بالنسبة لتطور ونشوء مادة حقوق الإنسان، كما يوصف الفقهاء العرف بأنه تصرف ينشأ بسلوك

1 – شطاب كمال، حقوق الإنسان في الجزائر بين الحقيقة الدستورية و الواقع المفقود، دار الخلدونية، للنشر والتوزيع، الجزائر 2005، ص 162.

الدول وفق توتر قانوني يتواتر عليه الاستعمال، ويتكرر من قبل الدول، ويشترط في العرف الدولي لكي يثبت في المجال الدولي أن يتوافر فيه الركن المادي والمعنوي.

ثانيا: الاتفاقيات الدولية

تعد الاتفاقيات الدولية أهم المصادر الملزمة بالنسبة لمواد حقوق الإنسان، وذلك لتضمنها شرط يلزم الدول المختلفة بأحكامها عند الانضمام إليها، وتعد الاتفاقيات المصدر الدولي المباشر للقاعدة القانونية الدولية سواء كانت اتفاقية ثنائية أو جماعية بجانب العرف ويجب التأكيد أن معاهدات حقوق الإنسان أبرمت لغرض تأمين الحماية الفعلية لحقوق الإنسان ضمانا لعدم انتهاكها مما يعزز احترامها، ومن بين الأمثلة الدالة على الاتفاقيات الدولية في ميدان حقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[1]

ثالثا: لوائح المنظمات الدولية

ظهر الاعتماد على لوائح المنظمات الدولية مع التطورات التي عرفها المجتمع الدولي، ويقصد بلوائح المنظمات الدولية كل ما يصدر عن جهاز تشريعي لتنظيم دولي عالمي النطاق، وقد تأخذ اللائحة اسم قرار أو توصية أو إعلان أو ميثاق أو تصريح أو مقرر، وكلها تسن قواعد قانونية جديدة بواسطة المنظمات الدولية، وساهمت لوائح المنظمات الدولية في تكوين القواعد القانونية الخاصة بحقوق الإنسان وكان لها تأثير على القواعد العرفية المتعلقة بهذه الحقوق عن طريق النص عليها وإصدار القرارات التي وضحت سبل حماية هذه الحقوق، والتزامات الدول الأعضاء في هذه المنظمات المختلفة بخصوص حماية هذه الحقوق، ولذلك فقد كان هناك دور فعال اشتركت فيه هذه المنظمات من أجل توجيه السلطات المختلفة للدول الأعضاء إلى الطريق السليم لوضع القوانين المختلفة، والسبل المدنية والجنائية التي يجب توافرها للتأكد من أن هذه الحقوق مصانة .

1 – أمير فرج يوسف، موسوعة قانون حقوق الإنسان الدولي، دون طبعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص16.

رابعا: الفقه

هـو مجموعـة الأبحـاث والدراسـات العلميـة المتعلقـة بالقـانون الـدولي أو الـداخلي كـذلك العلـوم الإنسـانية التـي تتنـاول حقـوق الإنسـان بالشـرح والتحليـل، وتجـدر هنـا الإشـارة للتأكيـد أن النظـام الأساسـي لحكمـة العـدل الدوليـة قـد أقـر آراء الفقهـاء كمصـدر احتياطـات للقاعـدة القانونية الدولية مثله مثل أحكام المحاكم في الأمم المختلفة والحضارات الإنسانية المختلفة.

خامسا: القضاء

إن المصـادر القانونيـة للقواعـد الخاصـة بحقـوق الإنسـان تشـتمل علـى أحكـام القضـاء سـواء الدوليـة أو الداخليـة، والتـي تعتبـر مصـدرا مـن مصـادر مـواد قـانون حقـوق الإنسـان وذلـك نظـرا لأن هنـاك أعمـال قضـائية اشـترك فيهـا الكثيـر مـن القضـاة لوضـع قواعـد ومبـادئ قانونيـة خاصـة بحقـوق الإنسـان وقابلـة للتطبيـق وتعتبـر أحكـام القضـاء مـن مصـادر القـانون الـدولي العـام، ونـرى أن القـانون الـدولي جعـل القضـاء مصـدرا للقـوانين الداخليـة فـي مجـالات حمايـة حقـوق الإنسـان، كمـا قـد تكـون لهـذه الظـاهرة أثـار ايجابيـة فـي محـاولات تطـوير القـانون العـالمي المقارن في سبيل التوحيد أو الاتفاق في أهم القضايا الإنسانية المهمة[1].

الفرع الثاني

المـصـادر الـوطـنـيـة

تـرتبط بالنصـوص القانونيـة المتعلقـة بحمايـة حقـوق الإنسـان فـي الدسـاتير والتشـريعات والأعـراف إضـافة إلـى أحكـام المحـاكم الوطنيـة، وقـد يكـون فـي مـرات عـدة المصـدر الـوطني مستمدا مـن المصـدر الـدولي، كـنص بعـض الـدول فـي دسـاتيرها الوطنيـة علـى الإعـلان العـالمي لحقـوق الإنسـان، والعهـدين الـدوليين الصـادرين عـن الأمـم المتحـدة، ويجـب التأكيـد أنـه سـواء كـان المصـدر الـوطني وطنيـا، أو محـولا مـن المصـدر الـدولي فهـو يعلـو أو يتفـوق علـى هـذا الأخيـر، حيـث أن الشـخص الـذي تنتهـك حقوقـه يتوجـه إلـى وسـائل الحمايـة فـي القـانون الداخلي، أي أن القانون الداخلي يسبق في التطبيق القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

---

1 – عمر سعدالله، حقوق الإنسان و حقوق الشعوب، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص23،24

الفرع الثالث

المصـــادر الـديـنـيـة

يعتبـر المصـدر الـديني مـن أقـدم مصـادر حقـوق الإنسـان، ويعتبـر مـن أهـم المصـادر التـي أعلنـت قيمـة الإنسـان وسـمو كرامتـه، فقـد اهتمـت المسـيحية برعايـة العلاقـات بـين النـاس وربطهـم، ودعـت إلـى ضـرورة تحريـر الإنسـان حينمـا أكـدت علـى حريـة الفـرد فـي العـيش، كمـا نـادت المسـيحية بمبـدأ المسـاواة بـين الأشـخاص، ومـا يهـم مـن المصـدر الـديني هـو مـا جـاء بـه الإسـلام مـن مبـادئ سـمحت بـالإعلاء مـن شـأن الإنسـان وكرامتـه وتفضـيله علـى جميـع المخلوقـات التـي خلقهـا اللهـو لقـد كانـت الشـريعة الإسـلامية نظامـا متكـاملا يـرفض الاسـتبداد أو مـا نسـميه الدكتاتوريـة، فقـد أعلـت مـن مرتبـة الإنسـان الـذي كرمـه الله، وأوكلـت لـه مسـؤولية الاختيار والذي أصبح بحكم قواعد الشريعة الإسلامية مسألة تقتضي إجماع الأمة عليه .[1]

المطلب الثالث

خصائص حقوق الإنسان وتصنيفات

لقـد اكتسـبت حقـوق الإنسـان عبـر مسـيرة طويلـة خصـائص وسـمات واضـحة ميزتهـا عـن غيرهـا مـن الحقـوق والحريـات، وقـد جـرت محـاولات عديـدة لتصـنيف الحقـوق والحريـات والتـي تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها.

الفرع الأول

خصائص حقوق الإنسان

تتمثل هذه الخصائص فيما يلي :

أولا: حقوق الإنسان قيد على سيادة الدولة

يدها في تنظيم شؤونها الداخلية الخاصة بسكانها.[2]

ثانيـــا: حقـــوق الإنســـان ذات صـــيغة موضـــوعية عالميـــة يقصـد بعالميـة حقـوق الإنسـان، وجـود مبـادئ دوليـة لحمايـة حقـوق الإنسـان تلتـزم الـدول جميعـا بتطبيقهـا، وكـل دولـة

1 – يحي الجمل، حصاد القرن العشرين في علم القانون، دون طبعة، دار الشرق، القاهرة، 2006، ص 96.

2– زكريـا المصـري، الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان، دون طبعـة، دار الفكـر والقـانون للنشـر، القـاهرة، 2008، ص 18.

لها مصلحة قانونية في حمايتها، ومن حق كل دولة أن تثير انتهاكها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه لا يسمح للدولة بالرد بالمثل على انتهاك حقوق أحد رعاياها من قبل دولة أخرى، وتتبع الطبيعة العالمية لمبادئ حقوق الإنسان من كونها حقوق لكل إنسان دون النظر إلى الجنس أو اللغة أو الدين أو العرق أو المعتقد.

ثالثا: حقوق الإنسان تتمتع بقوة إلزامية

انتقلت حقوق الإنسان من عدم الإلزام إلى الإلزامية، وأصبح يقع على من يخالفها جزاءات دولية، ويمثل ميثاق الأمم المتحدة نقطة انطلاق في مجال الاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته، حيث أصبحت النصوص الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بخصوص حقوق الإنسان جزءا من القانون الدولي العرفي، لذا فإنها ملزمة لكافة الدول.

رابعا: حقوق الإنسان تمنح للفرد حقوقا دولية بطريقة مباشرة

تمنح مواثيق حقوق الإنسان للفرد حقوقا دولية تتصل بصفة الآدمية بشكل مباشر، وفي حال انتهاك حقوق الفرد من قبل دولة أجنبية يلجأ إلى الآليات المنصوص عليها في المواثيق الدولية أو لدولته أن تمارس حقها عن طريق دعوى الحماية الدبلوماسية، وإذا كان الانتهاك صادرا عن دولته عليه أن يلجأ إلى الأجهزة الداخلية السياسية والقضائية لإنصافه.[1]

خامسا: حقوق الإنسان لا تشترى ولا تكتسب ولا تورث

فهي ببساطة ملك للناس لأنهم بشر، فهي متأصلة في كل فرد.

سادسا: حقوق الإنسان شمولية

إذ تتضمن قضايا تتعلق بالديمقراطية والتنمية والعدالة الإنسانية، واحترام الحريات وسيادة القانون، وحقوق النساء، وحقوق الطفل، وحقوق اللاجئين، والمهاجرين، والأقليات، والفقراء...إلخ.

---

1 – سهيل الفتلاوي، حقوق الإنسان، دون طبعة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 52.

سابعا: حقوق الإنسان غير قابلة للتجزؤ

لكي يعيش جميع الناس بكرامة فإنه يحق لهم أن يتمتعوا بالحرية والأمن، وبمستويات معيشية لائقة، فحقوق الإنسان تنتظم في إطار من الترابط والتكامل بالرغم من تعددها وتنوعها، حيث أن الترابط وعدم التجزئة يمثلان مبدأين جوهريين من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثامنا: حقوق الإنسان لا يمكن انتزاعها

ليس من حق أحد أن يحرم شخصا من حقوقه كإنسان حتى ولو لم تعترف بها قوانين بلده، أو عندما تنتهكها، فحقوق الإنسان ثابتة وغير قابلة للتصرف.

تاسعا: الفاعلية

هذه ميزة تتميز بها حقوق الإنسان في الدول الديمقراطية، بمعنى أن الدولة تحرص على تحويل المبادئ النظرية لحقوق الإنسان إلى واقع فعلي يحس به الناس في حياتهم اليومية، وتحرص كل سلطات الدولة على الحفاظ عليها وعدم السماح بانتهاكها، على عكس الدول غير الديمقراطية التي تكتفي بتزيين دساتيرها وقوانينها بالنص على أسمى مفاهيم حقوق الإنسان دون تفعيل حقيقي لها، بل على العكس من ذلك تنتهك هذه الحقوق بأبشع الصور.[1]

عاشرا: حقوق الإنسان في تطور مستمر

تتطور تفسيرات حقوق الإنسان مع تطور المجتمعات، وتعتبر بعض الحقوق حقوقا مطلقة، بينما تخضع بعضها إلى قيود مجتمعية، ويترجم كل مجتمع هذه القيود بشكل يتوافق مع احتياجاته، ونظامه السياسي وثقافته ضمن حدود عالمية الحقوق والتفسيرات المتفق عليها.[2]

1- سهيل الفتلاوي، المرجع السابق، ص 53.

2- سعاد سعيد، انتهاك حقوق الإنسان و سيكولوجية الابتزاز السياسي، مقارنات سيكولوجية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 13.

الفــرع الثــانــي

تصنيفات حقوق الإنسان

تعددت تصنيفات حقوق الإنسان وفقا لمعايير متعددة منها معيار زمن أو وقت تطبيق حقوق الإنسان ومعيار نطاق تطبيقها، ومعيار مضمونها، وفيما يلي سنعرض هذه التصنيفات:

أولا: وفقا لمعيار الزمن

تصنف حقوق الإنسان إلى نوعين :

النوع الأول: هي الحقوق التي يتمتع بها الأفراد في وقت السلم ويطبق عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان.

النوع الثاني: هي مجموعة الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الأفراد في وقت الحرب، ويطبق عليها القانون الدولي الإنساني، وكان يسمى قبل ذلك بقانون الحرب.

ثانيا: وفقا لمعيار نطاق تطبيقها

تصنف حقوق الإنسان إلى نوعين :

النوع الأول: حقوق فردية وهي التي يتمتع بها كل فرد بصفته كحق حرمة المسكن.

النوع الثاني: حقوق جماعية تتصرف إلى جماعة بأسرها، ومن أمثلتها حق الشعوب في تقرير مصيرها.[1]

ثالثا: وفقا لمعيار مضمون حقوق الإنسان

يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول: يشمل حقوق الجيل الأول، وهو مجموعة الحقوق المدنية والسياسية، والتي طورت في القرن السابع عشر والثامن عشر[2].

النوع الثاني: ويشمل الجيل الثاني، وهو مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي التي طورت في القرن التاسع عشر[3].

1- محمد بشير الشافعي، قانون حقوق الإنسان، مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، بدون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية 1999، ص 72.

2- محسن العبودي، مبدأ المشروعية وحقوق الإنسان، دراسة تحليلية في الفقه والقضاء المصري والفرنسي، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 53.

3- Jean François collange, Théologie des droit de l'homme, 11 c, E, R, F, paris 1989, p 313 .

النوع الثالث: وهو حقوق الجيل الثالث تشير إلى حقوق التضامن، مثل الحق في التنمية، تقرير المصير، السلام، والبيئة النظيفة.

المطلب الثالث

ضمانات وآليات حماية حقوق الإنسان

تكرست حقوق الإنسان في العصر الحديث بموجب مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات والهيئات الدولية، وذلك على خلفية الحربين العالميتين الأولى والثانية التي أهدرت فيها الحقوق، وضاعت معهما القيم الإنسانية، فكان على المجتمع الدولي لزاما واجب حماية الأفراد والشعوب بموجب مجموعة من الضمانات وآليات الحماية.

الفرع الأول

ضمانات حقوق الإنسان

أهم هذه الضمانات هي:

أولا: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أكثر الإعلانات شهرة وأكثرها إثارة للجدل وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهناك شبه بين الإعلان وإعلانات الحقوق الداخلية كالإعلان الفرنسي الصادر سنة1789 وإعلان الحقوق والاستقلال الأمريكي لسنة1776 ويعتبر أول إعلان دولي لحقوق الإنسان اتصف بالشمولية إلى حد ما.[1]

إذا نظرنا إلى وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإننا نجدها تحمل دلالات قطعية وصريحة في ديباجتها تؤكد على ضرورة الاعتراف بكرامة الكائن البشري ودعت إلى تفعيل حمايتها.[2]

1- مازن ليلو راضي، حيدر أدهم عبد المهادي، المدخل لدراسة حقوق الإنسان، دون طبعة، دار قنديل للنشر والتوزيع الأردن،2010، ص 285.

2- سعيد محمد أحمد باناجة، دراسة مقارنة حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دون طبعة، دار المستقبل العربي، بيروت 1985، ص 15.

ويقول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في أول سطر من ديباجته " لما كان الاعتراف بها لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وثابتة يشكل أساس الحرية والعدل والسلام العالمي".[1]

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يبرز أهمية حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى درجة أنه كفل للمنظمات الدولية الحق في القيام بالتحقيقات في مسائل الظلم والاستبداد التي قد يتعرض لها الإنسان في مناطق عدة بما يخالف نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[2]

يعتبر الإعلان العالمي الوثيقة التاريخية التي أحدثت ثورة في مجال آليات حماية حقوق الإنسان بالرغم من القصور الذي شابه في بعض أحكامه، وشكل في بعده فلسفة فعلية من شأنها صيانة حقوق الإنسان صيانتها من كل أوجه الانتهاكات، وقد حصل الإعلان على موافقة شبه جماعية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وجاء الإعلان في مقدمة وثلاثين مادة، ويقوم الإعلان على مبادئ أساسية هي الحرية والمساواة وعدم التمييز وتشمل المواد من 3 إلى 22 جميع الحريات التقليدية الفردية والجماعية، أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد وردت من المواد 22 إلى 27 من الإعلان فقد مهدت لهذه المجموعة من الحقوق وأن هذه الحقوق سوف توفر للفرد من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي.[3]

ومما لا شك في عملية تقسيم النصوص التي تضمنها الإعلان، أنه تضمن نصوصا عامة تشمل الدول جميعها فأصبح من القواعد العامة في القانون الدولي كما طلب من الدول أن تعمل على تطبيقها، وقد أضفت عملية التصديق على الإعلان من طرف جميع دول العالم الصفة العالمية لحقوق الإنسان.[4]

1- حسنين المحمدي بوادي، حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الجلال للطباعة الإسكندرية، 2004، ص 32.

2- صلاح الدين أحمد حمدي، مرجع سابق، ص 161.

3- المادتين 3 و27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تبنته الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948.

4- سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 54.

خلاصة الحديث عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد ساهم وإلى حد كبير في وضع القواعد الأساسية والعامة اللازمة للكرامة الإنسانية، و بالحقوق المتساوية والتي تقوم على أساس الحرية والعدل والسلام العالمي.[1]

ثانيا: الاتفاقيات الدولية

تشمل هذه الاتفاقيات ما يلي:

أ- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري:

تعرف المادة الأولى من هذه الاتفاقية بأنه يعني كل شكل من أشكال التفرقة، أو الاستثناء أو التفضيل بسب الجنس أو اللّون أو النسب أو الأصل الوطني أو العرقي، يكون من أغراضه تهديد الاعتراف أو التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، أو ممارستها في ظروف قوامها المساواة في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية أو الثقافية أو في أيّ مجال آخر من مجالات الحياة العامة.[2]

ب- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها:

وتشمل جريمة الفصل العنصري بحسب الاتفاقية "سياسات و ممارسات العزل والتمييز العنصري المشابهة لتلك التي كانت تمارس في الجنوب الإفريقي وتنطبق على الأفعال اللاإنسانية المرتكبة لغرض إقامة أو إدامة هيمنة عنصرية من فئة البشر على أي فئة أخرى واضطهادها بصورة منهجية.[3]

حيث نصت المادة الأولى من جريمة الفصل العنصري، أن هذا الأخير جريمة ضد الإنسانية، والأفعال لا إنسانية الناجمة عن السياسات وممارسات الفصل العنصري، وما

1- نبيل عبد الرحمن ناصر الدين، ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها وفقا للقانون الدولي والتشريع الدولي، دون طبعة، المصرية للطباعة، مصر، 2008، ص 297.

2- مازن ليليو راضي، حيدر أدهم عبد المهادي، المرجع السابق، ص 112.

3- نبيل مصطفى إبراهيم خليل، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 192.

يماثلها من سياسات العزل والتمييز العنصريين، وتتعهد الدول باتخاذ التدابير اللازمة لمنع قيامها.[1]

ج- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة:

تهدف الاتفاقية إلى منع أعمال التعذيب والمعاقبة عليها، وتؤكد الاتفاقية أن الاعتراف بالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية، وهو وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة وهو أساس الحرية والعدل والسلم في العالم وأكد أن هذه الحقوق مستمدة من الكرامة المتأصلة للإنسان، ويضع في اعتبار الواجب الذي يقع على عاتق الدول بمقتضى الميثاق وخاصة بموجب المادة **55**منه لتحرير احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومراعاتها على مستوى العالم، ومراعاتها للمادة **5**من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة **7**من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكلتاهما تنص على عدم جواز تعرض أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهنية.[2]

د- اتفاقية حقوق الطفل:

فقد أصدرت الجمعية العامة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وتضمن قرار الجمعية العامة الصيغة التالية: "تصدر الجمعية العامة هذا القرار لتمكينه من التمتع بطفولة سعيدة ينعم فيها الخير وخير المجتمع بالحقوق والحريات المقررة في هذا الإعلان، وتدعو الآباء والأمهات والرجال والنساء كلا بمفرده، كما تدعو المنظمات الطوعية والسلطات المحلية

1- المادة 1 من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والعقاب عليها، اعتمدت بموجب قرار الأمم المتحدة 1973، دخلت حيز النفاد 1976.

2- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة، اعتمدتها الجمعية العامة في 10 ديسمبر 1984، بموجب قرارها 39/ 46 وبدأ نفادها في سبتمبر 1987.

والحكومات القومية إلى الاعتراف بهذه الحقوق والسعي لضمان مراعاتها بتدابير تشريعية وغير تشريعية تتخذ تدريجيا ".[1]

هـ- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم:

تأخذ في اعتبارها المبادئ المنصوص عليها في الصكوك الأساسية للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتأخذ في اعتبارها المبادئ والمعايير الواردة في الصكوك ذات الصلة الموضوعية في إطار منظمة العمل الدولية، وخاصة الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل والاتفاقية المتعلقة بالهجرة في ظروف تعسفية، وتشجيع تكافئ الفرص والمساواة في معاملة العمال المهاجرين رقم 143 والتوصية بشأن الهجرة من أجل العمل رقم 86 والتوصية بشأن العمل للمهاجرين رقم 151 والاتفاقية المتعلقة بعمل القصر رقم 39.[2]

و- اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير

تطالب الاتفاقية إلى إنزال العقاب بأي شخص يقوم بإرضاء لأهواء الآخر على قصد الدعارة، حتى برضاء هذا الشخص باستغلال دعارة شخص آخر، وإنزال العقاب على كل من يمتلك أو يدير ماخورا للدعارة أو يكون عن علم بتمويله أو المشاركة في ذلك.[3]

ي- الاتفاقية الخاصة بالرق:

الرّق هو حالة أو وضع أي شخص تمارس عليه السلطات الناجمة على حق الملكية كلها أو بعضها، أما تجارة الرقيق فتشمل جميع الأفعال التي تنطوي عليها أسر شخص أو احتجازه أو التخلي

1- وسيم حسام الدين الأحمد، مرجع سابق، ص 10.

2-الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، اعتمدتها الجمعية العامة بالقرار رقم 45/ 158، المؤرخة في ديسمبر 1990.

3- المادتين 1 و2 من اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير، اعتمدتها الجمعية العامة في 18 ديسمبر 1979، دخلت حيز النفاذ في 1951.

عنه للغير على قصد تحويله إلى رقيق وبذلك فإن الاتفاقية حملت في طياتها دلالة قطعية لإبطال الرق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق وكذا منع الاتجار بالرقيق والمعاقبة عليه.[1]

ك- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين:

تهدف الاتفاقية إلى تنظيم وتحسين أوضاع اللاجئين، وهم يضعون في اعتبارهم أي الأطراف الموقعة على الاتفاقية وإن الأمم المتحدة قد برهنت في مناسبات عديدة عن عمق اهتمامها باللاجئين، وعملت جاهدة على أن تكفل لهم أوسع تمتع ممكن بهذه الحقوق والحريات الأساسية.[2]

ف- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:

اتخذت خطوة رئيسية في ديسمبر 1979نحو تحقيق هدف منح المرأة المساواة في الحقوق، عندما اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوضع هذه الاتفاقية المؤلفة من 30 مادة في قالب قانوني ملزم التدابير والمبادئ المقبولة دوليا لتحقيق المساواة في الحقوق للمرأة في كل مكان، وقد جاء اعتمادها تتويجا لمشاورات استمرت لمدة خمس سنوات، وتكشف هذه الاتفاقية الشامل بدعوتها إلى كفالة الحقوق المتساوية للمرأة بغض النظر عن حالتها الزوجية في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، وتنص التدابير الأخرى كفالة الحقوق المتساوية للمرأة في مجالات السياسة والحياة العامة، والمساواة في الحصول على التعليم، وإتاحة نفس الخيارات من حيث المناهج التعليمية، وعدم التمييز في التوظيف وفي الأجر وضمانات الأمن الوظيفي في حالة الزواج، والتساوي في الحياة الأسرية.[3]

1- المادة1 من الاتفاقية الخاصة بالرق، وقعت في جنيف 25 سنة سبتمبر 1926، تم تعديلها بموجب بروتوكول صدر عن الجمعية العامة في 23 أكتوبر 1953.

2- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، أصدرتها الأمم المتحدة في 28 يوليو 1951، وبدأ نفادها في 22 أفريل 1954.

3- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اعتمدتها الجمعية العامة بموجب القرار رقم 180/34 في ديسمبر 1979، وبدأ نفاذها في سبتمبر 1981.

ق- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب و الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية:

نصت الاتفاقية أنه لا يسري أي تقادم على الجرائم بصرف النظر عن زمن ارتكابها، وجرائم الحرب الواردة تعريفها في النظام الأساسي لمحكمة **نورمبرغ** العسكرية الدولية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية سواء في زمن السلم أو الحرب والوارد تعريفها في النظام الأساسي للمحكمة .[1]

الفرع الثاني

آليات حماية حقوق الإنسان

تكريسا لحقوق الإنسان فقد وجدت عدة هيئات ومؤسسات دولية وإقليمية تسهر على احترام حقوق الإنسان و رعايتها، ومنها:

أولا: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادرة بموجب الاتفاقية الأوروبية الموقعة بروما في 1950/11/04.

ثانيا: لجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة و التي كان لها دورا، حيث أصدرت أولى قراراتها بخصوص حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بتاريخ 1968/02/27 في دورتها الرابعة والعشرين، وبعدها أصدر المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان قرارا بتاريخ 1968/05/07 أشار كلاهما إلى نصوص اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، وإلى مبدأ حق كل فرد في العودة إلى بلده الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثم أصدرت اللجنة قرارا جديدا بتاريخ 1969/03/04 عبرت فيه عن شعورها بالقلق الشديد وإبداء أسفها بخصوص انتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة وأنشأت لجنة للتحقيق في ذلك، وتقديم تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان.

ثالثا: اللجنة الأمريكية والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان الصادرتين بتاريخ 1978/07/18.

رابعا: الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان الصادر في نيروبي (كينيا) بتاريخ 1981/07/28.

خامسا: الإعلان العالمي الإسلامي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 1981/12/19.

1- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، اعتمدتها الجمعية العامة في نوفمبر 1968.

سادسا: المفوضة السامية لحقوق الإنسان الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 141/48 لسنة 1993.[1]

سابعا: الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 1994/09/15.

ثامنا: المحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت بموجب اتفاقية روما الصادرة بتاريخ 1998/07/17 التي تسهر على حماية حقوق الإنسان ورعايتها، ومتابعة مرتكبي التجاوزات والجرائم ضد الإنسانية.

تاسعا: الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية الصادر بتاريخ 2000/12/18.

عاشرا: محكمة العدل الدولية لمتابعة التجاوزات في حق الإنسانية.

حادي عشر: اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان وما تمخض عنها من اتفاقيات ومؤسسات في المجالات.

إضافة إلى الهيئات والمنظمات العالمية، كالمنضمة العالمية للتجارة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، المنظمة العالمية للزراعة والتغذية، وغيرها التي ساهمت في إرساء العديد من الحقوق التي لها علاقة بمجال تخصصها.[2]

2- نبيل مصطفى إبراهيم خليل، المرجع السابق، ص 193.

1- Jacques robert, jean duffar, droit de l'homme et libertés fondamentales, 7 Edition, Montchrestien, paris 1999, P 83

خلاصة الفصل الأول:

عرفت الحقبة الزمنية الأخيرة تطورا سريعا على مختلف الأصعدة، وكان من ثمار تلك المستجدات والتطورات ظهور مفاهيم جديدة من جهة، وتغير مفاهيم كانت موجودة ،إذ كان من جملة ذلك بروز مفهوم العولمة وتأثيره على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلقد دهست العولمة المدججة بمنظري الليبرالية الجديدة، وعقول بارزة في الاقتصاد والسياسة والإعلام، وسيل ضخم ومرعب من أموال الشعوب المنهوبة القوميات في جميع الدول النامية وبلدان العالم الثالث وفي الوطن العربي تحديدا لعمليات منظمة من التجريف والاستنزاف للموارد والثروات المادية والبشرية بوسائل وأدوات جديدة، وفي الوقت نفسه أسوأ من التي كان يستخدمها الاستعمار الغربي على مدار قرون وبغرض والكشف وعن تلك الأوضاع لم نرغب كثيرا في الاحتشاد وراء الإحصائيات والرسوم التخطيطية والتوضيحية لبيان أثر تبني آليات وأدوات العولمة على مجمل الأوضاع في دول العالم، فهذا ما أشارت إليه العديد من الكتابات، كما أن الحقوق والحريات المعروفة اليوم كانت في العهد القديم مهدرة ومهضومة، ولكن هذه الوضعية تغيرت بظهور فكرة حقوق الإنسان، والتي مكنت في الأخير من تحقيق التوازن بين حقوق الفرد في الكرامة الإنسانية وحق المجتمع في حماية النظام العام، وهو ما يعتبر نوعية للعمل الحقوقي الدولي، وما يمكن إجماله أن حقوق الإنسان مرت بمراحل مختلفة، كانت كل مرحلة امتداد للأخرى في مجال الحريات من العصر القديم إلى العصور الوسطى، وجدير بالذكر أن نشيد بما لعبته الأديان السماوية من دور في مجال تحرير الأفراد وصولا إلى الثورات التي حدثت في العصور الحديثة، والتي توجت في الأخير بإبرام العديد من الاتفاقيات، والتي أقرت صراحة كرامة الإنسان وحقوقه، ورغم كل النقائص والانتهاكات التي تبقى مطروحة في مناطق عدة من العالم والتي يبقى الفرد ضحية لها، إلا أن هذه الإنجازات تبقى إنجازات نوعية تحسب لصالح المجتمع الدولي، وينبغي تعزيزها وصيانتها بكل وسائل الصيانة والحماية الدولية.

الفصل الثاني

الفـصل الثـاني

علاقة العولمة بحقوق الإنسان

أدى ظهور العولمة التي بدأت في المجال الاقتصادي إلى تغير كبير على المستوى العالمي، ففي المجال الاقتصادي ساد مفهوم اقتصاد السوق عبر العالم، ولم يعد هناك وجود تقريبا لمفاهيم اقتصادية أخرى، وفي المجال السياسي نجد أن دول العالم قامت بتغيير دساتيرها وقوانينها الداخلية وأنظمتها السياسية متأثرة بالضغوطات الخارجية، فأصبحت التعددية السياسية والأسلوب الديمقراطي الذي يرمي للمشاركة السياسية وفتح المجال للحريات هو الذي يسود معظم الدول، وفي مجال الإعلام لم تستطع الدول التي أضحت حدودها مخترقة أن تنغلق وتمنع المعلومة على المواطن الذي أصبح يلتقطها ويتلقفها كالبرق عبر الأقمار الصناعية والفضائيات والانترنت التي جميعها قدمت خدمة كبيرة للإنسان، وجعلت البشرية في كل دول العالم تعيش وكأنها في قرية إلكترونية، وهكذا ظهرت الكثير من الخصوصيات التي كانت تختبئ وراء الحدود، نتيجة لذلك أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان مكشوفة للعيان ولا يستطيع أي نظام حجبها عن مختلف وسائل الإعلام والاتصال، هذه الأخيرة ومنها الانترنت على وجه الخصوص ساهمت في إنشاء شبكات دولية خاصة بالجمعيات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، حيث يساعد هذا الربط العالمي على التحرك بسرعة من أجل حماية حقوق الإنسان، في أي بقعة في العالم تنتهك فيها، بواسطة الكشف عنها والحث على معاقبة من تسبب فيها.

وعليه سنتطرق لعلاقة العولمة بحقوق الإنسان على النحو التالي :

- المبحث الأول : انعكاسات العولمة على المستوى العالمي والإقليمي .
- المبحث الثاني : ضوابط وآثار العولمة على حقوق الإنسان .

المبحث الأول

انعكاسات العولمة على المستوى العالمي والإقليمي

إن العولمة قد ولدت من رحم التنافس، وعملت على زيادة حدة الفجوة بين الدول الغربية المتقدمة الغنية، والدول الفقيرة، فقد ساعدت على الاستعلاء والهيمنة في إدارة الحركة العالمية بما يتنافى مع حق الشعوب في الدفاع عن هويتها الثقافية، وقد كانت لها عدة انعكاسات على المستوى العالمي والإقليمي.

المطلب الأول

انعكاسات العولمة على المستوى العالمي

إن العولمة ساعدت على الاستعلاء والهيمنة في إدارة الحركة العالمية بما يتنافى مع حق الشعوب في الدفاع عن هويتها الثقافية، وشعارا يخفي تطلعا لإحياء سياسات استعمارية انتشرت وأصبحت متجاوزة.

الفرع الأول

انعكاسات العولمة على الأمم المتحدة

إذا كانت مصادر النزاعات في العالم متعددة، فيجب على الأمم المتحدة إتباع أسلوب شامل وعادل في مواجهتها، ومعالجتها للقضايا الدولية حتى تتمكن من مواجهة تلك النزاعات بصورة فعالة، كما يجب على تلك المنظمة أن تدفع الدول نحو النمو، وتشجع الالتزام لحقوق الإنسان، وتحد من أسلحة الدمار الشامل، وذلك لتتمكن من الحفاظ على السلام العالمي، وقد أشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي في تقرير له عام 1992، إلى أن اعتماد شعوب العالم على قدرة الأمم المتحدة على القيام بأعمال، تحظى بالمساندة والتأييد العالميين، وتأتي بنتائج فعالة، قد ازداد بصورة غير مسبوقة[1] .

لقد لعبت الأمم المتحدة دورا نشطا أو أكثر فعالية في عدد من الأزمات الإقليمية خلال سنة 1986 وكذا سنة 1990 سواء في أسيا (الأزمة الأفغانية، الحرب الإيرانية العراقية، كمبوديا) أو إفريقيا (ناميبيا وأنجولا) أو أمريكا اللاتينية، ولقد ظل الوضع هكذا

1- أنور رسلان، المرجع السابق، ص109، 110

إلى أن قدم العراق وقام بغزو الكويت في22 أغسطس 1990 وهنا وجدنا الأمم المتحدة تقوم بدور في هذه الأزمة يختلف جذريا عن أدوارها التقليدية في إدارة الأزمات الدولية، ولكي تتضح طبيعة هذا الدور تماما يتعين علينا أن نميز بين ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى:

من 6 أغسطس 1990 إلى 29 نوفمبر 1990، وهي المرحلة الممتدة منذ بداية الغزو وحتى قبيل صدور القرار 678 في 29 نوفمبر1990،وهذه المرحلة لعب فيها مجلس الأمن دورا بالغ الأهمية، وكأنه يستعيد الدور المرسوم له في ميثاق الأمم المتحدة لفرض احترام الشرعية الدولية، ومعاقبة الخارجين عنها، فقد كان مجلس الأمن في حالة انعقاد دائم طوال هذه الفترة، فقد أصدر مجلس الأمن خلال هذه الفترة 12 قرار تعلق بعضها بالإدانة والمطالبة بالتسوية في الأزمة، واختص البعض بإجراءات تحفظية تتعلق بمواطني وممتلكات وشركات الدول الأخرى، واختص البعض الآخر بالعقوبات والضغط على النظام العراقي لإجباره على تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

المرحلة الثانية:

من 29 نوفمبر 1990 إلى 3 أفريل1991 : وهي المرحلة الممتدة منذ صدور القرار رقم 287 بتفويض دول التحالف لتحرير الكويت باستخدام القوة في 29 نوفمبر 1990 وحتى إعلان دول التحالف وقف إطلاق النار في أفريل 1991 فخلال هذه الفترة انتقلت الإدارة الفعلية اللازمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

المرحلة الثالثة :

من 3 أفريل 1991 إلى اليوم وهذه المرحلة امتدت منذ صدور القرار رقم 687 في 3 أفريل 1991 والخاص بتحديد شروط وقف إطلاق النار النهائي حتى اليوم، وهي المرحلة التي أشاد فيها مجلس الأمن دوره شكلا في الأزمة في مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار، وفقدها موضوعا بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية فعلا المدير الحقيقي، والمفوض رسميا من قبل مجلس الأمن، وقد عاد المجلس لممارسة صلاحياته بعد مرحلة الحسم

1- فضل الله محمد لسطح، العولمة السياسية وكيفية التعامل معها، الطبعة الأولى، دار النشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، 2000، ص132.

العسكري، ولكنه لم يكن في وضع يسمح بأكثر من أن يصدق، ولم يبق له سوى قرار رفع الحضر على العراق، وهو قرار لن يكون بإمكان مجلس الأمن أن يتخذه دون موافقة كل الأعضاء الدائمين .

دور الأمم المتحدة بعد أزمة الخليج الثانية :

بعد انتهاء أزمة الخليج بدأت تظهر بعض السلبيات المرتبطة بدور الأمم المتحدة في ضل نظام العولمة، فالولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت هي القوة الرئيسية المحركة للمنظمة الدولية، ولذلك تطور دورها لحساب المصالح الأمريكية بصفة خاصة، والمصالح الغربية بصفة عامة، وهناك العديد من الظواهر التي تؤكد هذا المعنى منها :

1- إعادة هيكلة دور الأمم المتحدة بالشكل الذي أدى إلى تعظيم دور مجلس الأمن على حساب دور الجمعية العامة وبقية أجهزة المنظمة الأخرى، ونظرا لغياب الفيتو السوفياتي أصبحت للولايات المتحدة الأمريكية القدرة على تحريك مجلس الأمن بالشكل الذي يخدم مصالحها .[1]

2- تراجع دور ومكانة الصين .

3- قامت الأمم المتحدة بتطبيق مبدأ الشرعية الدولية بصورة انتقائية بالشكل الذي يتفق والمصالح الأمريكية في المقام الأول، والغربية في المقام الثاني، بحيث كانت فعالة بخصوص أزمة **لوكاربي** بين ليبيا من ناحية، وكل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا من ناحية أخرى، حيث اتهمت الدول الثلاث النظام الليبي بالتورط في تفجير طائرة ركاب أمريكية فوق **لوكاربي** عام 1977، وطائرة فرنسية في أجواء النيجر 1989، وفي الوقت نفسه فإن الشرعية الدولية لم تكن فعالة، حيث أن اسرائيل تتحدى الشرعية الدولية بصورة سافلة، وتمارس انتهاكات ضد حقوق سكان العرب في الأراضي المحتلة بصورة يومية، ومن هنا يمكن القول أن الشرعية الدولية أضحت بمثابة غطاء لتدبير السياسات والممارسات الأمريكية، وخاصة تلك المتعلقة بتصفية الحسابات المعلقة مع دول أخرى في الجنوب، فهناك أزمات لا يراد للأمم المتحدة أن تتدخل فيها على أي وجه من الوجوه، بل

1- فضل الله محمد لسطح، المرجع السابق، ص133.

يجب عليها أن تترك أمر تسوية هذه الأزمات لأطرافها المباشرين تحت الرعاية المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية .

ومن أمثلة هذا النوع من الأزمات، تلك المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، وهذا يطلق عليه النمط الاستعبادي، حيث تستبعد الأمم المتحدة من محاولات تسوية الأزمة، وهناك أزمات أخرى على العكس تقحم فيها الأمم المتحدة، وتعالج الأمور فيها بطريقة تتجاوز صلاحياتها، وقد أطلق على هذا النمط اسم النمط الافتعالي، وأبرز نماذج هذا النوع من الأزمات أزمة **لوكاربي**، ويوجد نمط أخر هو النمط الغالب وقد أطلق عليه نمط المشاركة المحسوبة، حيث يتحدد دور الأمم المتحدة بحجم ما يتوافر لها من إرادة خاصة إرادة الولايات المتحدة الأمريكية أولا ومدى توافر إجماع الدول الخمس دائمة العضوية ثانيا، ولذلك يتراوح دور الأمم المتحدة في هذه الأزمات بين التدخل الشكلي وبين التطور والانغماس الكامل في تفاصيل الأزمة .[1]

لقد اختفى دور الأمم المتحدة، نتيجة انتصار المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبروز العولمة، لذلك لم تتحرك هذه المنظمة العالمية تحركا فعالا لمواجهة الأزمات الدولية إلا في حدود ما يتمخض عن هذا الهيكل الجديد من إرادة سياسية وموارد عسكرية واقتصادية، وعلى الرغم من كثرة السلبيات وأوجه القصور التي تعاني منها الأمم المتحدة، إلا أن بعض المفكرين يرى أن أنشطة المنظمة ومجالات عملها قد تمددت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، ولم تعد تركز على عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين بالمعنى الضيق، بل تزايد اهتمامها بقضايا أخرى مثل التنمية والتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، ومراقبة الانتخابات، وحماية البيئة والسكان ومكافحة الجريمة والمخدرات، ورغم أن إنجاز الأمم المتحدة في العديد من هذه المجالات يعتبر محدود، إلا أن تزايد اهتمامها بها يمثل أحد ملامح عملية العولمة، إلا أننا نرى الأمم المتحدة اليوم منظمة لا روح فيها، أجل لها عقول، وأعصاب، وشرايين وأطراف تتمثل في الجمعيات العمومية،

1- فضل الله محمد لسطح، المرجع السابق، ص134.

ولجـان، والوكـالات المتخصصـة والخبـراء، ولكنهـا ليسـت كيـان حيـا، فهـي بـلا إرادة وروح المبادرة، كما أن جمعيتها العامة لا تعدو أن تكون منبرا للدعاوى السياسية .[1]

وقـد أعـرب عـن القلـق البـالغ مـن تـدهور حقـوق الإنسـان والوضـع الإنسـاني فـي الأراضـي الفلسـطينية خاصـة بسـبب القتـل الجمـاعي الـذي تقـوم بـه الآلـة الإسـرائيلية، مؤكـدا فـي ذات السـياق علـى حـق الشـعب الفلسـطيني فـي مقاومـة الاحـتلال الإسـرائيلي، ومـن جهـة أخـرى صـادقت لجنـة الأمـم المتحـدة لحقـوق الإنسـان علـى مشـروع لائحـة حقـوق الإنسـان والإرهـاب الـذي تمـت مناقشـته بمبـادرة مـن الجزائـر، وصـادقت عليـه اللجنـة ب30 صـوتا مؤيـدا مقابـل 12 معارضـا و11 ممتنـع مـن التصـويت ألزمـت فيـه هـذه اللائحـة الحكومـات بالتأكـد مـن طـالبي اللجـوء السياسـي أنهـم لـم ينظمـوا أو يسـاهموا فـي أعمـال إرهابيـة قبـل مـنحهم حـق اللجـوء، وأهـم لجنـة داخـل الأمـم المتحـدة ختمـت جلسـاتها بسلسـلة مـن القـرارات ذات الصـلة بـالحقوق الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة، وفـي مقـدمتها قـرار حـول حقـوق الإنسـان وإجـراءات الإكـراه وأحاديـة الجانـب ثـم تبنيـه، حيـث طالبـت اللجنـة كـل الـدول بالامتنـاع عـن تبنـي أو تطبيـق إجـراء أحاديـة الجانـب التـي لا تتماشـى والقـانون الـدولي، خاصـة إجـراءات ذات طـابع الإكـراه فآثـاره تتجـاوز الحـدود وتشـكل عـائق أمـام العلاقـات التجاريـة بـين الـدول، وفـي هـذا الإطـار أدانـت اللجنـة التطبيـق أحـادي الجانـب مـن قبـل بعـض القـوى لإجـراءات مـن هـذا النـوع بممارسـة ضـغوط سياسـية واقتصـادية علـى بـلاد معينـة خاصـة منهـا البلـدان السـائرة فـي طريـق النمـو لمنعها من تقرير نظامها السياسي والاقتصادي .[2]

الفرع الثاني

انعكاسات العولمة على المنظمات الغير حكومية

إلـى جانـب آليـات حمايـة حقـوق الإنسـان التـي تطرقنـا إليهـا فـي العنـاوين السـابقة فـي فصـلنا الأول، هنـاك آليـة أخـذت فـي المـدة الأخيـرة أبعـادا مهمـة وهـي المنظمـات الدوليـة الغيـر الحكوميـة ونضـالها فـي مجـال حمايـة حقـوق الإنسـان لاسـيما مـن خـلال إثـارة الـرأي العـام العلمـي

1- عصـام نـور، العولمـة وأثرهـا فـي المجتمـع الإسـلامي، دون طبعـة، مؤسسـة شـباب الجامعـة للنشـر والتوزيـع مصطفى مشرفة، الإسكندرية، 2005، ص84.

2- فضل الله محمد لسطح، المرجع السابق، ص136.

ضد مختلف الانتهاكات التي تقوم بها باقي الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي سواء كانت دولا أو شركات متعددة الجنسيات.

لابد من ذكر أن الواقع الدولي في ظل العولمة أصبح مرتبطا بشكل أقوى بالقضايا الاجتماعية، وأن من أبرز السمات التي يتميز بها هذا العصر أنه عصر التغيير، إذا لا يمكن نكران أن صنع الأحداث العالمية اليوم لم يعد مقتصرا على حكومات الدول كما كان سابقا، ولم تعد الشركات عبر الوطنية طليقة في تأثيرها على المجتمعات، بل تشمل قائمة ضاع القرار العالمي مجموعات غير رسمية، بعضها اقتحام عالم السياسة العالمية بالقوة المعنوية المشروعة على الرغم من المعارضة الرسمية لمعظم الدول، وأن تزايد نفوذ المنظمات غير الحكومية يعبر على أن مجتمع السوق يؤثر في المجتمع ولكن يحدده، وهذا النفوذ هو جزء من تطور طبيعي على إمكانية إضافة صوت جديد[1].

فإلى جانب تعدد وانتشار المنظمات الدولية الحكومية منذ الحرب العالمية الثانية، عرف المجتمع الدولي انتشار واسعا لمنظمات الدولية غير الحكومية، وبعد أن كان عدد هذه المنظمات ونشاطها محصورا في قضايا محدودة تتعلق باهتمام بالجوانب الإنسانية للحرب، توسعت بشكل كبير وتعددت اهتماماتها لتشمل فتختلف جوانب الحياة الإنسانية ولاسيما توسيع الثقافة في العالم وترقيتها والسهر على مدى احترام الأنظمة الحاكمة لما تم التوصل إليه من معاهدات والثقافيات دولية [2].

يمكن إظهار أثر العولمة على ميدان المنظمات غير الحكومية، من خلال توصيات وأراء تقدمها هذه التنظيمات سواء على مستوى الدول أو الذي يمكن أن تلعبه هذه الكيانات في الحفاظ على حقوق الإنسان فلو أخذت منظمة مراقبة حقوق الإنسان نلاحظ أن دورها تغير بتغير القوى المسيطرة على العالم ففي تقاريرها السنوية أظهرت اهتماما بالغا لانتهاكات حقوق الإنسان على مستوى دول شمال إفريقيا، والشرق الأوسط حيث طالبت بتغير أنظمة

1- سلام الربضي، المقاربات والمتغيرات العالمية، عصر الدولة وعصر السوق، دون طبعة، دار المنهل اللبناني، 2009، ص 80.

2- عصام نور، المرجع السابق، ص 85.

الحكم، كشرط لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في هذه الدول، ولكنها في المقابل تناست الجرائم والإبادات الجماعية في حق الشعب الفلسطيني، وأنكرت حقه في تقرير مصيره، ولكن اكتفت بتقديم عرض الأرقام والصور دون تشديد اللهجة اتجاه الكيان الصهيوني، ولعل الفقر الذي يعاني منه هذا الشعب وعانا منه لم تتطرق له هذه المنظمة فهذه الازدواجية في الطرح جعلت هذه المنظمات الغير حكومية، تكيف كل خرق لحقوق الإنسان لأنه ناتج عن عمل إرهابي أوله صلة به، بل ولم نتوقف عن هذا الحد، بل اعتبرت حق الشعب في المقاومة، من أجل تقرير مصيره هو عمل إرهابي واجب المقاومة.

لكن مع هذا لا يمكن إنكار دور هذه المنظمات في تنمية بعض الحقوق، وهذا راجع لتأثيرها بميكانيزمات واستراتيجيات تفرضها العولمة، ومن هذه الحقوق نجد حرية التعبير حيث طالبت هذه المنظمات ومنظمة الصحافيين بلا حدود ضرورة وضع قوانين لحماية حرية التعبير، وتشجيع العمل الصحافي باعتبار أن كل شخص له حق في لإبداع.[1]

المطلب الثاني

انعكاسات العولمة على المستوى الإقليمي

إن العولمة عملت على زيادة حدة الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وحتى وصل هذا الاختلاف من الناحية الإقليمية سواء من جانب الدول الأوربية أو الإفريقية أو دول العالم الثالث أو العربي أو الإسلامي فالآثار السلبية من ناحية الفريق الرافض للعولمة أكثر بكثير من آثارها الايجابية المتوقعة، فالمتغيرات الدولية الجديدة تفرض مزيدا من القيود على هذه المناطق بالذات وهذا ما سنتعرض إليه في ما يلي:

الفرع الأول: تأثير العولمة على أوروبا

في السنوات الأخيرة تميز تطور العالم بمعطيات اقتصادية وسياسية كبيرة هي:

1- فضل الله محمد لسطح، المرجع السابق، ص 102.

1- هزيمة الاشتراكية باعتبارها نظاما اجتماعيا على الصعيد العالمي، وانهيار النظم السياسية القائمة في بلدان أوروبا الشرقية، وتفكك ثم اختفاء الإتحاد السوفييتي كدولة.

2- وكنتيجة لهذه المعطيات نشأ سوق رأسمالي عالمي جديد وحيد، جاء ليعزز الاتجاهات الداعية إلى دمج اقتصاديات مختلف بلدان الشمال كما بلدان الجنوب، هذه الظاهرة هي نتيجة عولمة الاقتصاد الذي يصيب العملية الإنتاجية، كما يصيب العمليات المالية، فبلغت الرأسمالية ذروتها وأصبحت مهيمنة بمعنى:

- تركيز الإنتاج ورأس المال الذي وصل إلى درجة عالية جدا، بحيث أنه خلق احتكارات يكون دورها حاسما في الحياة الاقتصادية.
- تصدير رؤوس الأموال، وهو تصدير صار ضخما جدا، بحيث تجاوز تصدير السلع.
- تشكيل اتحادات دولية رأسمالية محتكرة تتقاسم العالم. [1]
- الانتهاء من اقتسام أراضي الكرة الأرضية من قبل القوى الرأسمالية عبر مناطق نفوذ وصراع مستميت بينها من أجل تقاسم مناطق النفوذ بسبب التغيرات الجذرية التي برزت في السنوات الأخيرة.

الفرع الثاني

تأثير العولمة على القارة الإفريقية

تساهم إفريقيا اليوم في السوق الرأسمالية الوحيدة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة وألمانيا واليابان من بين الدول السبعة الكبرى، ثلاثة بلدان فقط تملك أكثر من نصف ثروات العالم، وإن خطاب السوق لا يقوم عن طريق اللعبة الاقتصادية العفوية، فإن العولمة تستند إلى بنى التدخل السلطوي العاملة على الصعيد العالمي، فلقد تفتت إفريقيا بعد اتصالها بالعولمة وتشهد مواجهات يقوم فيها الإخوة بذبح إخوتهم، وقد عاشت القارة حركات تسعى نحو تفتيت الدول عن طريق مضاعفة صراعات ما تحت الدولة والأزمات المتعلقة بالهوية من جهة، وجهد يسعى لإقامة تجمعات تتجاوز إطار الدولة التقليدية من جهة أخرى.

1- سلام الربضي، المرجع السابق، ص 99.

والحقيقة أن عولمة الاقتصاد تجر معها عولمة القضايا الاجتماعية، فإفريقيا تشهد كل يوم مشاكل اجتماعية، فلقد اتضح أن التوسع العالمي لقوى السوق هو توسع مدمر تماما بالنسبة لكثير من الأفراد والتجمعات، وقد اضطر عددا كبيرا من الأفراد إلى الهجرة للبحث عن حياة أفضل، وغالبية المهاجرين ملايين اللاجئين الذين طردوا من بلدانهم بسبب الجوع والجفاف والحروب أو بسبب تدهور البيئة، وإليهم ينضاف المهاجرون من العالم أو اللذين يأملون في الإقامة والعمل في بلدان الشمال، فالدول التي أصيبت بالأزمة الاقتصادية تعيش شيئا فشيئا هذا الفيض من الأجانب على أرضها، وتتخذ إجراءات فظة، كما تلجأ إلى تطبيق قوانين قمعية مخجلة إزاء المهاجرين الأفارقة، حيث يقتادون دون أي احترام إلى بلدانهم.[1]

الفرع الثالث

انعكاسات العولمة على دول العالم الثالث

بالنسبة لانعكاسات ظاهرة العولمة على دول العالم الثالث فنجد:

1- الآثار الاقتصادية:

قد تنادي العولمة بفكرة تطوير أوضاع الدول الفقيرة، حتى تلحق بقطار المتفوقين ولوفي مؤخرته، لكن ما نراه حقيقة زيادة الفجوة بين الشمال والجنوب، وحتى بعض الدول منها التي شهدت تطور ملحوظا لم تعرفه التنمية جزئية مشوهة وموجهة لخدمة الخارج والتي مازالت الغالبية من شعوبها تعيش في مستويات متفاوتة من الفقر.

2- الآثار الاجتماعية:

إنه لمن الطبيعي أن تعكس الآثار الاقتصادية للعولمة على الجوانب الاجتماعية، فمثلا الملايين من البشر من دول العالم الثالث معرضون اليوم لسوء التغذية والجوع، والمرض والأمية والجهل ففي بلدان العالم الثالث نجد 2,5 مليار شخص يفتقرون إلى شبكات الصرف الصحي، و1,3 مليار تعوزهم مياه الشرب الصالحة، و800 مليون لا يشبعون لقمة الخبز، وأكثر من ثلث الأطفال لا يذهبون إلى المدارس و200 مليون شخص

1- سلام الربضي، المرجع السابق، ص 102.

مهددون بالتصحر وبشكل عام ونظرا لضعف ميزانيات الدول فإنه يصعب عليها جدا التكفل بالخدمات الصحية والتعليمية.[1]

3- الآثار السياسية والإعلامية والثقافية:

من أهم الآثار من الجانب السياسي نجد تغيير بعض المفاهيم السياسية التي خضعت للمواجهة وإعادة التعريف منها السيادة والديمقراطية التي سنتعرض لها فيما بعد كجانب من جوانب تأثير العولمة على حقوق الإنسان كما نجد أثار إعلامية وثقافية فنجد **هربار تشيللر** يعرف عولمة الإعلام بأنها تركيز وسائل الإعلام في عدد من التكتلات الرأس مالية، التي تستخدم وسائل الإعلام كحافز للاستهلاك على النطاق العالمي، ويؤكد أن أسلوب الإعلان الغربي، ومضمون الإعلام يدفع إلى التوسع العالمي لثقافة الاستهلاك عبر إدخال قيم أجنبية تطمس أو تزيل الهويات القومية أو الوطنية.

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن عولمة الإعلان عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات ووسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة، والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات، ولاشك أن عولمة الإعلام لها تأثيرها على طبيعة العلاقة بين المجتمع الدولي والدولة، في دول العالم الثالث وذلك على النحو التالي:

- إن التنوع مصادر المعلومات للمجتمع المدني، يسهم في تقليص فاعلية بعض آليات الدولة، للسيطرة على المجتمع المدني والتحكم فيه.
- إن تنامي دور المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية، يسهم في تنشيط تلك التنظيمات في مواجهة النزاعات التسلطية للحكومات.
- إن الثورة الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصالات، تبيع لبعض القوى والجماعات المعارضة لنظام الحكم في بعض دول العالم الثالث، بعض الأساليب الحديثة التي يمكن أن تستخدمها في ممارسة أنشطتها ضد هذه النظم.

1- سلام الربضي، المرجع السابق، ص 104 .

من أهم أخطر آثار العولمة الثقافية طمس الشخصية الذي يعكس العنف الثقافي، العولمة اللغوية والثقافية، انتشار اللغة الإنجليزية في بعض الدول العربية بشكل كبير، كذلك بالنسبة للبرامج الغربية فتورد إحصاءات **اليونيسكو** على سبيل المثال، أن مصر وسوريا تستوردان نسبة 43% من البرامج التي تبثها أو تزيد النسبة في الجزائر ولبنان لتصل إلى 70% من إجمالي ما تستورد من الغرب الأمريكي.[1]

الفرع الرابع

انعكاسات العولمة على دول العالم العربي

إن ظاهرة العولمة لم تعد كما كان يعتقد البعض تهتم بالجانب الاقتصادي فقط وتعميم النمط الاستهلاكي للولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل هي عولمة اقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية، فهي تزيد إعادة تشكيل حياتنا المعاصرة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، ومست حتى الشعوب التي مازالت تعرف تخلف شديدا.[2]

وللعولمة أثارها الواسعة النطاق، الإيجابية والسلبية، والعالم العربي واحد من أهم المناطق المعارضة لتأثيرات العولمة وامتداداتها الاقتصادية السلبية، خاصة تلك التي تعمل على تعميق الهوة بين العالم الرأسمالي المتقدم والعالم المتخلف الفقير ومن أهم آثار العولمة على العالم العربي ما يلي:

1- الآثار الاقتصادية:

يعتمد العالم العربي في اقتصادياته على التجارة الدولية ويرتبط ذلك بتصدير النفط واستيراد الغذاء فالنفط يمثل حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الصادرات العربية كلها، وتستورد معظم هذه الدول المواد الغذائية وترتكز هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على عدة مناطق من الوطن العربي خاصة منطقة الخليج، هذه الشركات التي تجسد آليات العولمة أصبحت تشكل تهديدا مباشر لسلطة الدولة بما يعكس أثار سياسية داخلية تصدد بسيادة الدولة، بالرغم من تعدد فروع تلك الشركات إلا أنها تتمتع بنوع من مركزية السلطة من قبل الشركة

1- فضل الله محمد لسطح، المرجع السابق، ص127.

2 - مصطفى نشار، ضد العولمة، دون طبعة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص57.

الأمم التي تملك أغلب رأس المال الذي يوجه الاستثمار، وبغرض هذا الوضع أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في الدول العربية واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء وعدم الاستقرار السياسي فالآثار السلبية للعولمة في العالم العربي تتحلى في ارتباطها بتغيب البعد الوطني، كعامل مؤثر نتيجة اختراق الشركات متعددة الجنسيات لوحدة الدول القومية بما يؤدي إلى تحطيم الذات القومية وإضافة قدرات الدول على مواجهة تحديات الغزو الذي تفرضه العولمة.[1]

2- الآثار السياسية:

يعتبر المجال السياسي هو الأكثر حساسية للتغيرات التي فرضتها العولمة، على اعتبار أنه الأكثر ارتباطا بالتحولات الاقتصادية، لاسيما مع دخول سياسة اقتصادية جديدة سميت نفسها بالحيازية فهي وسيطة الرأسمالية والمتشابكة للعلاقات الدولية والسياسية في الدول العربية، فلقد اتضح أن الأداء السياسي للنظام العربي مرتبط في الغالب بالسياسات الدولية وخاصة الأمريكية وظهر ذلك بكل وضوح من خلال حرب الخليج والحرب على العراق التي رسخت الهيمنة الأمريكية المطلقة على الأنظمة العربية وهمشت دورها وأكدت تبعيتها وأضحت بمثابة المنفذ للأوامر، وهذا ما يؤكده أيضا التراجع المستمر لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان بالوطن العربي فالعالم الغربي حسب بعض الآراء يعاني من موقعه الهامشي، الذي يجعله لا يتأثر بالعولمة بصفة واضحة، لأنه أساسا ليس عضوا في المنظومة العالمية التي كونتها، ولا في المنظومة العالمية الرأسمالية والتقنية والعلمية، لكن رفضه هذا لا يتيح له الفرصة للاحتفاظ بمواقع مهمة في العالم بل سيكون نتيجة ذلك استبعاده من دور الإنتاج والاستهلاك الدولية، أي يستفيد من التطور الحضاري الراهن.[2]

1- صلاح سالم زرنوقة، العولمة والوطن العربي، دون طبعة، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، 2002، ص85.

2- برهان غليون، العرب وتحولات العالم (من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد)، دون طبعة، حوار رضوان زياد للنشر، بيروت، 2003، ص27.

3- الآثار الاجتماعية:

إن السوق الحرة ليست وليدة التطور الاجتماعي، إنما هي نتاج لبناء اجتماعي وإرادة سياسة قوية، لذا فهي من صنع سلطة الدولة، التي يبعث استمرارها مرهون بقدرة الدولة على الاستجابة لاحتياجات البشر إلى الأمن والتحكم في المخاطر الاقتصادية، ومن هنا لا تلتقي الديمقراطية بالسوق الحرة في شيء وإنما يعتبران متناقضين، أما ما يقابل اقتصاد السوق الحرة فهي سياسة انعدام الأمان، لذلك فمن البديهي أن تثير السياسة العالمية لاقتصاد السوق المتبعة حاليا الحركات المضادة التي ترفض القيود التي وضعها الاقتصاد الرأسمالي، وأمثال هذه الحركات سواء أكانت شعبية أم دينية متطرفة أم شيوعية جديدة، تستطيع أن تهدد الكيانات الهشة التي تدعم اقتصاد السوق على النطاق العالمي، كما نجد أن الخصخصة التي تفرضها العولمة قد ساهمت في تفاقم مشكلة البطالة في الدول العربية، ويتوقف حجم ومعدلات البطالة عليها بالإضافة إلى الاعتماد على التطور الثقفي مما يسهم في التقليل من استخدام اليد العاملة[1]

الفرع الخامس

على المستوى الإسلامي

لعل من أخطر ما تحمله العولمة هو تهديدها لأصل العقيدة الإسلامية، وذلك لأنها تشتمل على الدعوة إلى وحدة الأديان، وهي دعوة تنقض عقيدة الإسلام من أساسها وتمهدها من أصلها، لأن دين الإسلام قائم على حقيقة أنه الرسالة الخاتمة من الله تعالى للبشرية الناسخة لكل الأديان السابقة التي نزلت من السماء، تم أصابها التحريف والتغيير ودخل على أتباعها الانحراف العقائدي، والعولمة تحمل في طياتها اعتبار الأديان كلها سواء فهي تشجع ما يسمى بحوار الأديان لا على أساس دعوة الأديان الأخرى إلي الإسلام بل على أساس إزالة التمييز بين الإسلام وغيره بالحوار الذي يتوقعون أنه سيحمل المسلمين على التنازل عن اعتزازهم بدينهم واعتقادهم ببطلان غيره، وبذلك يزول التعصب وتتقارب الأديان، وتتجلي خطورة هذه الدعوة في كونها تنقض عهد الإسلام من أصله، كما أن العولمة تسعى

1- صالح سالم زرنوقة، المرجع السابق، ص270.

لإعادة تشكيل المفاهيم الأساسية عن الكون والإنسان والحياة عند المسلمين، والاستعاضة عنها بالمفاهيم التي يروج لها الغرب ثقافيا وفكريا .

كما أن العولمة تحمل في طياتها نقضا لأحكام الشريعة الإسلامية بفرضها مبادئ تخالف الشريعة، ومن الأمثلة الواضحة على هذا : قضية فرض مفهوم المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، فهذا المفهوم منصوص عليه في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، ومقتضاه إزالة جميع الفوارق على الأحكام والحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة، ذلك الفرق الذي يقتضي اختلافا في بعض الأحكام والحقوق والواجبات بحسب اختلاف الاستعدادات الفطرية والمؤهلات التكوينية بينهما، وبهذا نجد الشريعة الإسلامية تقرر أن مبدأ عدم المساواة المطلقة بين الرجال والنساء أمر قطعي الثبوت والدلالة ولا مجال فيه للاجتهاد، كما أن العولمة تهدد النظام الأخلاقي الإسلامي، فمن خلال العولمة يروج للشذوذ الجنسي، ويحاول الغرب استصدار قوانين لحماية الشذوذ الجنسي في العالم .[1]

وتختلف ردود الأفعال بل تتباين من التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية نتيجة لعولمة الثقافة الغربية وسنشير إلى موقفين متنافرين :

الموقف الأول:

يرى أن العولمة شر خطير يداهم الأمة الإسلامية ووحدتها وكيانها واستمرارها، فعلينا أن نغلق دونها الأبواب، ونحصن مجتمعاتنا بالدعوة إلى الرجوع إلى أصول هذه الأمة الثقافية، ومنها بصفة خاصة الكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح والعمل على إبعاد الشباب عن التعرض لوسائل العولمة الثقافية من صحف تلفاز ومحطات فضائية، بل وحتى السفر إلى البلاد أو الدراسة في جامعاتها .

الموقف الثاني:

يرى أن نهضة المسلمين لا تتحقق إلا إذا تحققت نهضة الغرب وأن الثقافة تراث بشري، ليس خاصا بقوم دون قوم أو منطقة دون أخرى، أو جهة دون جهة، فعلينا أن نفتح

1- برهان غليون، مرجع سابق، ص 144.

الأبواب على مصاريعها للثقافات الوافدة، من أجل أن يلحق المسلمون بالركب العالمي، ومن أجل تتلاحق الثقافات، ويتوحد العالم حول ثقافة واحدة، وهذا أدعى لتحقيق السلام والتقدم العالمي، والحق أن المسألة تصل إلى حد الإشكالية الصعبة ، فالانطلاق في عصر العولمة الجديد عما يجري في العالم ممكن ومتاح لو أردناه.

وسيظل القلق يساور علماء ومفكرين الأمة الإسلامية إزاء الموقف الصحيح من عولمة الثقافة، إذا استمر الحال على ما هو عليه في الدول الإسلامية التي تعتبر بمجموعها أقل مما تمثله الأمة الإسلامية، وذلك لوجود أعداد كبيرة من المسلمين خارج نطاق هذه الدول .[1]

المبحث الثاني

جوانب تأثير العولمة على حقوق الإنسان ونتائجها

تعد العولمة ذات أصل ومنشأ اقتصادي، حيث ارتبط بطريقة الإنتاج، والتبادل في ظل تنامي التطور العلمي والابتكارات التكنولوجية والتبادل في ظل تنامي التطور العلمي والابتكارات التكنولوجية، واشتداد المنافسة بين الدول، بطريقة تشبه مضمون نظرية داروين "البقاء للأصلح" فإنها بالإضافة إلى ذلك فهي نظام عام يمتد إلى مختلف مجالات الحياة (السياسية، الاجتماعية، الثقافية الاقتصادية الإعلامية...)، وأن النمو أو التوسع الاقتصادي الرأسمالي يتطلب وجود أسواق حرة، يستدعي كذلك وجود أنظمة سياسية وأشكالا معينة من الحكم تتلاءم وتنسجم مع حركة النمو أو التوسع الرأسمالي[2].

فالكونية الليبرالية أصبحت ترتكز على حقوق الأفراد المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تعتبر العلاقات بين البشر أشمل وأوسع من العلاقات بين الدول، وأن الإنسان له أولية على سيادة الدول

1- طه السيد غرمي، الثقافة الإسلامية، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص30.

2- محمد المجدوب، القانون الدولي العام، الطبعة السادسة، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2007، ص94.

فعلى مستوى المجتمع الدولي لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، فقد أصبح للعولمة أدوات وآليات، تتمثل في مؤسسات وقيم وقوى فاعلة، تشارك في تسطير وتفعيل العلاقات الدولية وفقا لمنظور الفاعلين في ظل العولمة، ففي المجال الاقتصادي هناك الشركات فوق الوطنية، ومنظمة التجارة العالمية، وفي المجال المالي هناك مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعلى صعيد الإعلام والاتصال، تستند العولمة إلى أدوات فعالة، أهمها مختلف وسائل الاتصال، وشبكة الانترنت، والتجارة الالكترونية، كما أن التغيرات التي صاحبت بروز العولمة أدت إلى حدوث نتيجتين الأولى إعادة ترتيب الأولويات على جدول أعمال النظام الدولي فالقضايا المتعلقة بالحرب الباردة اختفت عن ساحة النقاش الدولي، لتدخل محلها قضايا حماية حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية والتركيز على موضوع السيادة وهذا ما سنوضحه في ما يلي من خلال المطلبين التاليين مركزين على بعض النقاط من جوانب غيرت مفاهيم حقوق الإنسان بتأثرها بالعولمة وتوضيحا أيضا لمختلف النتائج التي أحدثتها العولمة في مختلف حقوق الإنسان.[1]

المطلب الأول

جوانب تأثير العولمة على حقوق الإنسان

كنا قد ذكرنا في فصلنا الأول عند توضيح خصائص حقوق الإنسان مشيرين فيها الى جوانب تميزها و تتعلق بها من سيادة وعالمية وديمقراطية وما لوحظ عليها أنها تغيرت مفاهيمها منذ ظهور العولمة وهذا بطبيعة الحال سيغير و يؤثر في حقوق الإنسان وهذا ما سنوضحه في الفروع التالية:

الفرع الأول

السيادة الوطنية

العولمة هي عبارة عن مفهوم مبتكر، أثار وثير جدلا ونقاشا لا ينتمي هو تعبير غير بريء في مجال العلاقات الدولية، هناك من ينظر إليه على أساس أنه تعبير يدل

1- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، دون طبعة، م.د.و.ع بيروت، لبنان،1997، ص136.

على ما بعد الحداثة، وهناك من ينظر إليه كمدلول يتجاوز نكرة الامبريالية، ومهما يكن فهو يتجاوز مفهوم السيادة، بخلاف فكرة العالمية التي تحفظ للكيانات السياسية خصوصيتها السياسية والثقافية، وإنا كان من الصعب أعضاء تعريف واحد للعولمة ففي بعدها السياسي بها تأثير على الدولة التي تتطلع بمهام ووظائف عدة فهي تخل بمجموعة الوظائف المسندة للدولة، دون أن تصل إلى حد تدميرها، إنها تعيد صياغة أدوارها، فمن الناحية السياسية تعني العولمة أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، إذ توجد إلى جانبها هيئات متعددة، مثل الشركات المتعددة الجنسيات، منظمات عالمية وغيرها من مختلف التنظيمات الفاعلة والمؤثرة التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط والاندماج الدولي وهذا يعني أن السيادة لم يعد لها الأهمية ذاتها من الناحية الفعلية فالدول قد تكون ذات سيادة من الجانب القانوني، ولكنها من الناحية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية، مما ينتج عنه أن حريتها في التصرف مفيدة.

إن مفهوم السيادة بدأ في التراجع تحت تأثير عوامل العولمة المختلفة، فالسيادة التي تتمتع بها الدول لن تكون حجر عتر في طريق العولمة، وهذه الظاهرة هي لصالح الدول الديمقراطية المتقدمة بخلاف الدول النامية التي تعتبرها مكامن الضعف في مختلف هما كلها المؤسساتية وبناها الاقتصادية، وقد تخترق سيادتها وهو الحاصل فعلا في هذه الدول خصوصا وأنها تطبق الديمقراطية، ولا تقيم وزنا لحقوق الإنسان.[1]

فالعولمة ليست مجرد نظرية اقتصادية إنها نظرية "للقولبة الأحادية" فهي تتجاوز حدود الاقتصادية والمال لكي تفرض أنماطا معينة من النظم الإيديولوجيات التي لا يمكن لأية قوة وطنية أو محلية السيطرة عليها.[2]

1- نايف عبيد، مشاهد و تساؤلات مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، دون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2008، ص55.

2- إحسان هندي، العولمة واثرها السلبي على سياسة الدول، مجلة معلومات دولية،العدد58،سوريا، سنة1998، ص 98.

فالعولمة تقلص من الاختصاص الحضري للدولة، وهو ما جعل الكثير من الباحثين يعتقدون أن الدولة القومية أصبحت تقوم مقام السلطات المحلية للنظام الدولي، فالعولمة فزمت من دور الدولة إلى حد كبير.[1]

إن العولمة في بعدها السياسي قد تزامنت مع التحول الذي طرأ على صورة النسق العالمي، من صور النسق الثنائي القطبية إلى صورة النسق الأحادي القطبية الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، ويدور فلكها مجموع الدول الصناعية الكبرى، وقد استغلت التطور الذي طرأ على مفهوم السيادة، ومتذرعة بفكرة التدخل الإنساني، ومشددة إلى المؤسسة العسكرية للحلف الأطلسي وما تمتلكه من قدرة عسكرية لإعادة إحياء فكرة الاستعمار المباشر والاستحواذ على منابع النفط في العالم بحجة مكافحة الإرهاب.[2]

يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في الإبقاء على تماسك المعسكر الغربي تحت قيادتها، وفي ظل انسياق الاتحاد الروسي ومجاراته للسياسة الأمريكية، وكذلك في ظل انتهاج الصين سياسة خارجية تقوم على الجذور و"البراغماتية" بعيدا عن نزعات التصادم أو المواجهة فإنه يمكن القول أن العالم يشهد حاليا ما يمكن تسميته بحكومة الثمانية الكبار أو ما يعرف بمجموعة الثمانية "G8" والتي تضم الدول الصناعية السبع الكبرى وقد ضم إليها الاتحاد الروسي.[3]

في مقابل ذلك هناك دول العالم الثالث ذات البنية الهشة القابلة الاختراق، بحكم أنها غير محصنة بها فيها الكفالة، وهي غير قادرة على المواجهة، بحكم الوهن والانفصام عن المجتمع، فهي ليست معبرة عن المجتمع، فهي إما منفصلة عنه وأما معادية له، ذلك أن الدول الوطنية في معظمها تواجه ضعف في المشروعية أو فقدانها لها، وهي عاجزة عن الدفاع عن سيادتها، وعن نفسها في وجه الغزو الخارجي وحتى التأقلم مع المتغيرات

1- ميلود بن غربي، منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2008، ص54.

2- محمد عوض الغمري، مبدأ السيادة الوطنية ونظام الحماية الدولية لحقوق الإنسان، رسالة دكتوراه نوقشت بكلية الحقوق جامعة القاهرة، سنة 2007، ص85،

3- ممدوح محمود منصور، العولمة تكنولوجية المعلومات، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص58.

العالمية، وهي ضعيفة السيادة في مرحلة، لا تتم فقط بشراسة التصميم الأمريكي على السيطرة الكاملة على مصادر النفط وموافقة وتوزيعه، وإنما بتصميم أمريكي أكثر وحدة على إلغاء مفهوم السيادة الوطنية في معناها العام وفي دول العالم الثالث خاصة.[1]

قد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلالها للعراق وهي تشرف على تقسيم السودان إلى دولتين مع بداية سنة 2011، مثلا تطبيقيا، ولذا يمكن اعتبار المرحلة الراهنة مرحلة اللا سيادة بحكم أن الإمبراطورية الأمريكية تمسك بمفاتيح السيادة كاملة أولا تقبل أية شراكة أو أية منافسة، فأولى نتائج العولمة العسكرية هي إلغاء السيادة، أي المبدأ الأساسي الذي قامت عليه الدول الوطنية مند الخمسينيات من القرن المنصرم.[2]

إن الملاحظ في الوقت الراهن أن السيادة أصبحت مرتبطة بالأمركة أمركة العالم والمجتمعات ذلك أن المطلوب هو اختزال معاني السيادة وتكتيفها حتى تصبح متلائمة تماما مع التصورات الأمريكية، ومن تم تحضر السيادة وتغيب حسب الطلب الأمريكي، بل أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن اعتبر أن الدول التي لا تقبل السيادة والهيمنة الأمريكية على العالم هي دول "شريرة" وتوعدها بالعقاب.

الفرع الثاني

العالمية

إن العالمية شيء مختلف عن العولمة، فالعالمية لا تنهي دور الدولة، ولا تسعى للتقليل من شأنها، فالعالمية تضع على الدولة التزامات معينة وهي تحتاج لدور الدولة لتنفيذ هذه الالتزامات.

هذا بعكس العولمة التي تحد من دور الدولة وسلطاتها لتضعف تأثير الحدود السياسية والسيادة، والعالمية توحي بالمشاركة، حيث يتم التعاهد أو التوافق بين المجتمع الدولي على أهداف محددة أو مفاهيم معينة مقابل التزامات يقبلها الجميع، وهي تعني

1- ميلود غربي، المرجع السابق، ص 55.

2 -Bernard badie, un monde sans souveraineté, les états entre ruse et responsabilité l'espace de politique, Paris, 1999, p75.

الانفتاح على الآخر وتعبر عن الرغبة في الأخذ والعطاء. أما العولمة فهي تسيد أوضاع معينة على العالم أجمع، أي أنها تعتمد على التحول من الخارج، فلن تتغير الاقتصاديات من داخل الدولة على سبيل المثال، لذلك لابد من فرضها من خلال المؤسسات الدولية والضغوط الخارجية من أجل تحويل هذه الاقتصاديات وإدماجها في النظام العالمي، وليس اعتمادا على الدينامية الذاتية، وهي بذلك اختراق للآخر وسلب لخصوصيته .

فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص على حالة حقوق الإنسان، فإن عالمية حقوق الإنسان تعني الالتزام في هذا المجال بالمفاهيم التي أقرها المجتمع الدولي من خلال أكثر من مئة اتفاقية وإعلان وعهد دولي، وتعني أن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ .

أما العولمة في مجال حقوق الإنسان، فتعني تعميم مفهوم حقوق الإنسان في ثقافة الدولة الأقوى .[1]

الفرع الثالث

الديموقراطية

من المعروف أن انتشار الديمقراطية في العديد من دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا خلال الثمانينات والتسعينات، إنما يعتبر أثر من آثار العولمة على الصعيد السياسي، بل أن **فوكوياما** حسم الأمر بشكل قاطع عندما اعتبر أن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية، والصورة النهائية لنظام الحكم البشري، وبالتالي تمثل نهاية التاريخ، ويسجل الدكتور حسنين توفيق إبراهيم بخصوص عولمة الديمقراطية، وصدور هذه العولمة وآفاقها المستقبلية الملاحظات التالية :

أ- أن هناك ثلاث مستويات مترابطة ومتداخلة للنظر إلى الديمقراطية، أولها الديمقراطية كنظام القيم، وتتمثل القيم الديمقراطية في الحرية، والعدالة، المشاركة والمساواة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وثانيها الديمقراطية كأسلوب لممارسة السلطة وتنظيم العلاقة

1- إبراهيم سعد الدين، الإطار النظري والتطور التاريخي لحقوق الإنسان، مجلة العربي، العدد47، سنة 1998، ص112.

بين الدولة والمجتمع أما ثالثها فينظر إلى الديمقراطية باعتبارها نمط حياة للمجتمع، ويتم التركيز هنا على مدى توافر قيم وممارسات الديمقراطية على صعيد مؤسسات المجتمع، كالأسرة والمدرسة، الجامعة، الحزب، النقابة، ومن منظور العولمة يمكن القول أن قيم الديمقراطية تعتبر ذات طابع عالمي، باعتبارها قيما إنسانية عامة وثيقة الارتباط بالتطور الإنساني .

ب – إن هناك من يقول أن النظم الديكتاتورية الآخذة بنظام السوق: تحقق نتائج أفضل مما تحققه النظم الديمقراطية، وخاصة خلال المراحل الأولى للتنمية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد من الدول الأسيوية قد حقق قفزته التنموية في ظل نظم تسلطية، وذلك قبل أن تنتقل إلى الأخذ بالديمقراطية، ولكن مع ذلك تبقى الديمقراطية الحقيقية أفضل صيغة سياسية عرفتها البشرية في العصر الحديث، لممارسة السلطة وإدارة شؤون المجتمع، وتنظيم علاقته بالدولة، وإذا كان للديمقراطية مشكلات، فإنه أهون بكثير من مشكلات الدكتاتورية، كما أن علاجها يتمثل في إعطاء المزيد منها، وتوفير الضمانات اللازمة لسلامة وتطبيق قواعدها.[1]

ج– على الرغم من انتشار الديمقراطية في العديد من دول العالم الثالث خلال الثمانينات والتسعينات، إلا أنها تواجه العديد من المشكلات والتحديات التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث ردة عن الديمقراطية، فالمهم ليس الانتقال إلى الديمقراطية فحسب بل الأهم هو ترسيخ النظم الديمقراطية ذاتها.

أما بخصوص حقوق الإنسان فلقد شهدت السنوات الأخيرة نموا ملحوظا في دور ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي أو المنظمات الدولية غير الحكومية، وهي هيئات أو اتحادات دولية مستقلة ذات طابع عالمي، مثل حقوق الإنسان، وحماية البيئة، تحقيق السلام، مساندة اللاجئين وضحايا الحروب والكوارث، وتعتبر منظمات حقوق الإنسان والتي

1– برهان غليون، حقوق الإنسان العربي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص190.

تـأتي فـي مقـدمتها منظمـة العفـو الدوليـة ذات نشـاط ملمـوس فـي هـذا المجـال، ممـا أسـهم فـي عولمة قضية حقوق الإنسان .

إن عولمـة حقـوق الإنسـان لا تعنـي أن الـنظم الحاكمـة لـم تعـد قـادرة علـى انتهـاك هـذه الحقـوق، ولكـن يعنـي أن قـدرة الـنظم علـى إخفـاء ممارسـتها بهـذا الخصـوص تـتقلص باسـتمرار، ممـا يعرضـها لضـغوط، وربمـا لعقوبـات دوليـة للإقـلاع عـن هـذه الانتهاكـات وتحسـين سـجل حقـوق الإنسـان علـى الـرغم مـن أن مثـل هـذه الأمـور تمـارس مـن قبـل بعـض القـوى الكبـرى بانتقائية تقوم على نوع من الانتهازية السياسية والازدواجية في المعايير .[1]

المطلب الثاني

نتائج العولمة في مجال حقوق الإنسان

العولمة تمثل اختراق فكري كبير للإنسان وتفكيره، والمجتمعات وأنساقها والدول وكياناتها، والثقافات وهويتها، لذا فإننا لا مانع عندما نؤكد أن لها بجميع منحنياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها تأثيرا كبيرا على حقوق الإنسان التي أصبحت جزءا من القانون الدولي، ولم تعد الانتهاكات الكبيرة التي كانت تحدث لحقوق الإنسان من الشؤون الداخلية الدولية، بل أصبحت ضمن اهتمام المجتمع الدولي، إضافة إلى أن حقوق الإنسان اتسعت الآن لتشمل قضايا لا يمكن معالجتها على النطاق الإقليمي أو المحلي .

الفرع الأول

نتائج العولمة على الجيل الأول من حقوق الإنسان

العولمـة ليسـت وليـدة اليـوم أو الأمـس، بـل لهـا جـذور مـوغرة فـي التـاريخ كمـا سـبق ذكـره، وفـي المراحـل الأولـى التـي بـدأت تتجلـى بهـا ظـاهرة العولمـة سـيطرت ثلاثـة حقـائق تاريخيـة علـى العقليـة الغربيـة، الحقيقـة الأولـى الاقتطـاع والاسـتبدادية، والثانيـة الكنيسـة، والثالثـة نظـام الـرق، الأمـر الـذي دفـع بـدعاة مرحلـة التنـوير فـي عصـر النهضـة أمثـال **جـون جـاك روسـو وفـولتر ومونيتسـكيو** إلـى اسـتعادة الـدين كمصـدر أو مرجعيـة أخلاقيـة بسـبب انحـراف رجـال الـدين الـذين يمثلـون الكنيسـة وتحـالفهم مـع الملكيـة المسـتبدة، فأسـقطت أخطـاء رجـال الكنيسـة علـى الـدين كلـه، بحيـث لـم يفـرق بـين الكنيسـة كمؤسسـة وبـين الـدين كرسـالة أخلاقيـة يسـتقي

1- برهان غليون، المرجع السابق، ص191.

منهـا جميـع الحقـوق فـأنتج هـذا مفـاهيم جديـدة مثـل الحريـة التـي لـم تقتصـر علـى تحريـر الإنسـان مـن الطغيـان والاسـتبداد، بـل وتحريـره مـن الـدين أيضـا، وهـذه الأفكـار هـي التـي دفعـت إلى الاستعمار واستبداد الشعوب وهدر حقوقهم واستغلال ثروات الأمم .[1]

ومـع نهايـة المرحلـة الاسـتعمارية التـي اسـتخدمت فيهـا القـوة الماديـة والسـلاح تحولـت العولمـة إلـى آليـات أكثـر جاذبيـة لتحقيـق السـيطرة، فهـي منطلـق مجالهـا السياسـي فـي العصـر الحـالي تهـدف إلـى القضـاء علـى الحـدود الجغرافيـة بـين الـدول بجعـل العـالم وحـدة سياسـية واحـدة بمـا يسـمى اصـطلاحا القريـة الكونيـة والاتجـاه نحـو المواطنـة العالميـة، وهـذا يعنـي بالضـرورة تفـويض أسـس الـدول التـي قامـت علـى أسـاس وطنـي أو قـومي أو دينـي، وظهـور مراكـز جديـدة للقـرار السياسـي العـالمي، إضـافة إلـى بـروز قـوى إقليميـة وعالميـة تنـافس الدولـة فـي إدارة شـؤون العـالم فـي المسـتقبل، لأنهـا تـدعو إلـى تفتيـت الـروابط بـين الفـرد والجماعـة التـي ينتمـي إليهـا، ممـا ترتـب عليـه ضـعف الانتمـاء الـوطني وهيمنـت قـوى أخـرى خارجيـة تسـيطر علـى الإنسـان وتسـلبه حرياتـه وحقوقـه، فالعولمـة اسـتعمار غيـر مباشـر وتحـذير للشـعوب، هـذا مـن شـأنه التـأثير علـى حقـوق الإنسـان المدنيـة والسياسـية التـي اهتمـت بهـا الشـريعة الإسـلامية والمواثيق الدولية .[2]

الفرع الثاني

نتائج العولمة على الجيل الثاني من حقوق الإنسان

أوضـح صـورة تتجلـى فيـه ظـاهرة العولمـة هـي التكامـل الاقتصـادي التـي حـدثت نتيجـة للتقـدم التكنولـوجي فـي مجـال المعلومـات والاتصـالات، الـذي أتـاح للشـركات العالميـة التغلـب علـى الحـواجز الطبيعيـة الممثلـة فـي الحـدود الجغرافيـة التـي تفصـل بـين الأسـواق الإقليميـة والوطنيـة، إضـافة إلـى السياسـات الاقتصـادية القائمـة علـى أسـاس التكـتلات والاعتمـاد علـى نظـم اقتصـادية مفتوحـة، كـل هـذا حـدث بمعرفـة مـن الـدول المتقدمـة التـي ربطـت بـين التجـارة

1- سـبعان صـالح بـن عبـد الرحمـان، حقـوق الإنسـان فـي الثقافـة الغربيـة فـي ميـزان الإسـلام، المجلـة العربيـة للدراسات الأمنية، العدد38، الرياض، 2004، ص146.

2 - عصام نور، المرجع السابق، ص 86.

العالمية ومعايير العمل الأساسية، الذي يعتبر من أهم الحقوق الاقتصادية للإنسان دون أن يكون للدول النامية أي دور في ذلك، فالمفهوم الاقتصادية الذي ارتكزت عليه العولمة يتمثل في سعي الإنسان إلى زيادة سيطرة عن طريق القرو الإقليمي، مما يتطلب من أي دولة تشجيع التنمية التقنية حتى لا تتجاوزها الدول الأخرى، إلا أن الحالة الواقعية المتجه عليها العالم الآن تفرض أن تكون العمليات والمبادلات تجري على نطاق عالمي بعيد عن سيطرت الدولة، مما يزيد من إمكانية الصراع والتنافس وتفعيل دور الشركات متعددة الجنسيات التي تتحول غلى شركات فوق قومية أي أنها تهيمن على اتخاذ القرار وتزيح الدولة، هذا يجعل الإنسان الأخر في الدول النامية يؤمن أن نجم وسلطان الإرادة وحرية التعاقد أفلت وحل محلها الإذعان والإملاء، فليس هناك توازن بين المراكز والمصالح فيفسر الإنسان العادي المعركة.

والأمر مختلف في الشريعة الإسلامية، فمبدأ التضامن والتكافل من الركائز الأساسية، فالمجتمع بشكل عام يتضامن ويدعم أفراده بعضا عن طريق الزكاة والصدقات، وهناك أمور أخرى مخصوصة، مثل: الأقارب فيما بينهم لهم حقوق وعليهم واجبات وكذلك الجيران، ومن الحقوق الاقتصادية في العمل والأجور والمكافأة العادية والذي كفلته الإعلانات والمواثيق الأولية، وقبلها الشرعية الإسلامية بالبحث العمل وبيان أهمية باعتباره واجب مقدس لكسب العيش الكريم، وتحقيق التنافس في إعمار الأرض، ولا تشك أن المفاهيم والمبادئ التي تقوم عليها العولمة وتدعو إليها تتنافى مع هذه الحقوق الإنسانية، كما أن الاتجاه المادي للعولمة والسعي في تحقيق الأرباح يتنافى مع اعمار الأرض، الآن الشركات والتكتلات الاقتصادية تتسبب الآن في دمار الأرض بما تنتفه من غازات سامة ومواد ملوثة وإشعاعات نووية تنبئ بالقضاء على حياة في هذا الكوكب، وقد دقت الدول والمنظمات الإنسانية ناقوس الخطر منذ زمن، وأكبر دليل على ذلك تعرض غاز الأوزون للضرر الإتقاب وهو الذي يحي الأرض من الثورات الكونية والإشعاعات الضارة.[1]

1- حميد الجميلي، المحتوى الإيديولوجي لمنظمة التجارة العالمية، رؤية تحليلية للاقتصاد السياسي وأثرها في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات، ندوة بغداد المنعقدة من 14- 16 نيسان 2002.

وإذا كانت العولمة تهدف إلى إزالة الحدود الفاصلة بين المجتمعات، والقضاء على فترة المحلية والإقليمية فإنه من الطبيعي أن تكون لها تأثير على الجانب الثقافي بمحو الهوية الثقافية للمجتمعات التي تتمثل في الشعور بالانتماء والولاء لأنساق من القيم والمبادئ التي تكونت عبر أزمنة طويلة، وآمن بها أفراد المجتمع الواحد، فالترويج للثقافة العالمية على أساس أن هناك مشتركا عاما عالميا بين البشر هو وحدة الإنسانية، يهدد هوية المجتمعات، ويسعى إلى طمس حضارتها والقضاء على خصوصيتها، ومن أهم الوسائل التي يستخدمها دعاة العولمة في تحقيق أهدافهم ثقافة الصور التي تعد المفتاح السري لإثارة وعي الإنسان بما يدور حوله من عالمية لإمكانية تسويقها على مستوى عالمي وبنطاق واسع، فتعطي تأثيرها في النفاذ إلى إدراك المتلقي دون أن تكون مثابة إلى موافقة مؤثرات لغوية، وذلك باستغلال الإعلانات والتسلية المزيفة والتحليل الإعلامي الذي يهدف إلى تدمير القيم الأخلاقية، وبالتالي فإن هذه السياسة الإرغامية تعتبر انتهاك واضح لحقوق الإنسان الثقافية والتعليمية بعدم إعطائه الحرية الكاملة في اختيار ما يريد أن يتعلمه والذي يتناسب مع قيمة وأخلاقه النابعة من مجتمعه.[1]

الفرع الثالث

نتائج العولمة على الجيل الثالث من حقوق الإنسان

إن تقسيمنا السابق لحقوق الإنسان وضحنا من خلاله حقوق الجيل الثالث والتي تعتبر حديثة النشأة والتي هي بدورها تأثرت بظاهرة العولمة فمن خلال هذا الفرع في بحثنا حاولنا تسليط الضوء على أهم هذه الحقوق وكيف أثرت العولمة فيها وهي حق الإنسان في التطور بغية التقليل من الفجوة بين الأغنياء والفقراء ضمن البلد الواحد وكذلك بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أي(الحق في التنمية) وحق الإنسان في العيش ضمن بيئة نظيفة وحق الإنسان في التضامن:

1- حميد الجميلي، المرجع السابق، ص19.

علاقة البيئة بالتنمية وبالعولمة ونتائج هذه العلاقة على حقوق الإنسان:

استطاع الإنسان الغربي خلال القرنين الماضيين بناء حضارة إنسانية معاصرة، والوصول إلى تقدم هائل في كافة المجالات الصناعية والتقنية حيت تعددت منافع هذه الحضارة، ولكنها أفرزت أضرارا ومخاطر أخذت بالتوسع والتصاعد حتى أصبحت تهدد مستقبل الحضارة نفسها ومستقبل البشرية جمعاء من خلال عدة جوانب (المناخ، المياه، استنزاف المواد الطبيعية، إضرار بمصالح الأجيال القادة، الفروقات في المستويات المعيشية بين الأفراد والمجتمعات... إلخ.

في ما قبل هذه الحضارة الغربية نجد الدول المتخلفة التي عانت من أزمات ومشاكل كثيرة اقتصادية، اجتماعية، بيئية، حي ارتبطت هذه الأخيرة بنشأة التخلف تاريخيا، وحتى في مرحلة ما بعد الاستقلال لم تسهم السياسات التنموية واستراتيجية التطوير التي اتبعت في تلك البلدان في حل مشكلاتها سواء اقتصاديا أو بيئيا حيث خلقت منهما مشكلات بيئية إضافية.

وعليه فإن التخلف والحضارة كلا منهما متسبب في أزمة البيئة، وهو ما استدعى التفكير الجدي لإيجاد حلول تعيد الانسجام بين الإنسان وحضارته المتقدمة مع تحقيق التوافق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات البيئة، فكان من الحل الأمثل هو بلورة مفهوم جديد للحق في التنمية أطلق عليه اسم التنمية المستدامة فهي التنمية المتوازية التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون أن تحصل أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة[1].

1- محمد صالح الشيخ، الإثارة الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الاولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 60، 61.

تقوم التنمية المستدامة على عدة أركان أهمها احترام البيئة الذي يضم البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي ولا يمكن تحقيق تنمية حقيقية تستجيب للاحتياجات الإنسانية إلا من خلال تكامل هذه الأبعاد الثلاثة.

تقوم التنمية على استغلال الموارد البيئية والإمكانات البشرية بما فيها المنجزات العلمية والتكنولوجية، ولا نتصور تحقيق تنمية دون موارد بيئية.

إن التشابك الاقتصادي الذي يعيشه العالم أي الارتباط الوثيق على مستوى جميع الدول أدى إلى التحام المشاكل في شبكة واحدة وبالتالي توثيق الصلة بين الاقتصاد والبيئة، التي نقوم عليها التنمية.

وعليه فإن العلاقة بين التنمية والبيئة وثيقة جدا حيث تقوم التنمية على موارد البيئة بالدرجة الأولى، والإخلال بهذه الأخيرة من حيث إفسادها سيكون له انعكاساته السلبية على العملية التنموية، كما أن شح وتناقض هذه الموارد ما يؤثر على تحقيق أهداف التنمية الذي يعتبر أهمها تلبية الاحتياجات البشرية وتحسين نوعية حياة البشر.

إن الاقتصاد العلمي في القرن العشرين هو الاقتصاد الليبرالي الذي يشكل جوهر العولمة، والقائم على "قرصنة الطبيعية" وعلى الاستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية بدون حساب وبدون حدود منطقية للاستهلاك، وخاصة الدول النامية، وهده القرصنة تسعى أساسا إلى زيادة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي أصبحت بمثابة "عقيدة" لدى معظم الدول الصناعية في العالم النخبة الغنية المترفة في الدول النامية وهي عقيدة النمو الاقتصادي بلا حدود وعقيدة الاستهلاك المفرط، وخاصة في المجتمعات الغربية.

إن هذه العلاقة تفرز نتائج سلبية على الإنسان بالدرجة الاولى في حقه في بيئة نظيفة، وحقه في الحياة، الصحة الجيدة الملكية...إلخ، ومن مظاهر هذه النتائج تذكر:

- توقعت تقارير لمنظمات مهتمة بالشؤون الإنسانية تروج ما يقارب مليار شخص بحلول 2050م من أماكن سكناهم بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية ومشاريع التنمية الكبرى[1].

1- محمد صالح الشيخ، المرجع السابق، ص53.

- يمثل ارتفاع حرارة الأرض السبب الأساسي في تفاقم عوامل التلوث الذي سيصيب الفقراء بالدرجة الأولى.
- إصابة آلاف الأشخاص بأمراض خطيرة وفتاكة نتيجة تلوث المواد نحو ما حدث في لندن عام 1952.
- فقدان الأشخاص لملكياتهم خاصة الأراضي الزراعية بسبب التصحر.
- المناخ الأكثر تقلبا، والأكثر ميلا إلى الجفاف، يمكن أن يتسبب في استنزاف مخزون الحبوب العالمي استنزافا خطيرا، وهو ما يترتب عليه وفاة ما يتراوح بين 50 الى 400 مليون شخص في المستقبل[1].

هذه أمثلة بسيطة على استمرار العلاقة البيئية التنموية الاقتصادية بالشكل الذي هي عليه، لكننا نطمح أن تعود العلاقة بنتائج إيجابية على حقوق الإنسان وذلك من خلال ترابط بين الأنظمة لاقتصادية والاجتماعية والأيكولوجية ومراعاة مجددات النمو الاقتصاديان سياسة العولمة البيئية التي تعني "عولمة تقنية البيئة " أي جعل البيئة في جميع أنحاء العالم، بيئة نظيفة ومناسبة، حتى تحي الكائنات الحية فيها صحية، لا تطبق بهذا المفهوم وإنما تهدف هذه السياسة المعاصرة إلى هدم البيئة والقضاء على مواردها الذي يتبعه القضاء على حقوق أخرى للإنسان.

1- محمد صالح الشيخ، المرجع السابق، ص 54.

خلاصة الفصل الثاني

نستنتج في نهاية هذا الفصل، أن علاقة العولمة بحقوق الإنسان وتأثيرها عليها علاقة طردية فكلما زادت العولمة انتشرا في العالم زاد تأثر حقوق الإنسان بها، فهناك علاقة بين جانب معين من حقوق الإنسان وجانب معين من العولمة.

الخاتمة

بنـاء علـى مـا سـبق مـن دراسـتنا لهـذا الموضـوع، وبـالانطلاق مـن الإشـكال أعـلاه، فإننـا نخلـص إلـى أن الحقـوق والحريـات المعروفـة اليـوم كانـت فـي العهـد القـديم مهـدورة ومهضـومة، لكـن هـذه الوضـعية تغيـرت بظهـور فكـرة حقـوق الإنسـان وتطورهـا مـع تطـور آليـات العمـل الـدولي ونمـو الـوعي القـومي لـدى الكيانـات البشـرية، وبمـا أن المجتمـع فـي تطـور مسـتمر أدى إلـى ظهـور نظـام عـالمي جديـد وهـذا مـا يصـطلح عليـه بالعولمـة والتـي تهـدف إلـى تعمـيم نمـط موحـد بالعـالم، ممـا أدى إلـى تأثيرهـا البـارز علـى حقـوق الإنسـان بالسـلب أكثـر مـن الإيجـاب وكنتيجـة لـذلك بقيـت العديـد مـن النقـائص والانتهاكـات مطروحـة فـي منـاطق عـدة مـن العـالم والتـي يبقـى الفـرد ضـحية لهـا، لتبقـى المواثيـق والاتفاقيـات الدوليـة المتعلقـة بحقـوق الإنسـان فـي زمـن العولمـة غيـر مطبقـة فهي تكاد أن تكون حبر على ورق.

ومن أهم النتائج التي خرجنا بها من بحثنا ما يلي:

1- مبـادئ العولمـة الأساسـية تتنـاقض مـع مبـادئ حقـوق الإنسـان حيـث نجـد أن المبـدأ الأساسـي الأول فـي حقـوق الإنسـان والـذي بنيـت عليـه كـل إعلانـات ومواثيـق الأمـم المتحـدة هـو مسـؤولية الحكومـات عـن تـوفير حقـوق الإنسـان لجميـع المـواطنين، بينمـا المبـدأ الأساسـي الأول فـي العولمـة الاقتصادية هو إعفاء الحكومات من أي مسؤولية عن حقوق الإنسان.

2- عدم اعتراف ودعم الدول المتقدمة ولاسيما أمريكا للديمقراطية.

3- اهتمـام الـدول المتقدمـة بحقـوق الإنسـان والتركيـز عليهـا انحصـر فـي الخطـاب السياسـي فقـط، فـي حـين أن الممارسـة الفعليـة تعكـس ذلـك بحيـث أكـد الواقـع اليـومي للأفـراد والشـعوب والـدول اسـتعداد الـدول المتقدمـة للتضـحية بقـيم حقـوق الإنسـان إذا تعارضـت مـع مصـالحها الاقتصـادية والسياسية والإستراتجية.

4- العولمـة ليسـت قـدرا محتومـا لا يمكـن الخـلاص منـه ولا قانونـا تاريخيـا تخضـع لـه الشـعوب، فالعولمة هي جزء من جدل التاريخ.

5- إن مصـطلح العولمـة منشـؤه غربـي وطبيعتـه غربيـة والقصـد منـه تعمـيم فكـره وثقافتـه ومنتوجاتـه على العالم وليست نتيجة تفاعلات حضارات غربية وشرقية.

6- العولمـة ليسـت شـرا مطلقـا ولا خيـر مطلـق، بـل هـي سـلاح ذو حـدين لهـا ايجابيـات كمـا أن لهـا سـلبيات، والأمـة التـي تعـرف كيـف تسـتفيد منهـا دون أن تمـس بقيمهـا الأصـلية تكـون أكثـر قـوة مـن غيرها.

7- أثرت العولمة على حقوق الجيل الأولية أي الحقوق المدنية والسياسية تأثيرا كبيرا مما ترتب عليه إخفاء الانتماء الوطني وهيمنة قوى أخرى خارجية تسيطر على الإنسان وتسلبه حقوقه وحرياته فالعولمة استعمار غير مباشر.

8- أثرت العولمة على الجيل الثاني من حقوق الإنسان أي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك بمظهرها المتمثل في التكامل الاقتصادي الذي حدث نتيجة للتقدم التكنولوجي في مجال الإعلام والاتصال لتتيح للشركات العالمية القضاء على الحدود الجغرافية التي تفصل بين الأسواق، بالإضافة إلى الاعتماد على نظم اقتصادية مفتوحة والذي حدث بمعرفة من الدول المتقدمة التي ربطت بين التجارة العالمية ومعايير العمل الأساسية الذي يعتبر من أهم الحقوق الاقتصادية للإنسان مع تهميش دور الدول النامية.

9- أثرت أيضا العولمة على حقوق الجيل الثالث وذلك من خلال توسيع الفجوة بين الأغنياء و الفقراء ضمن البلد الواحد و كذلك ضمن الدول المتقدمة والمتخلفة وحق الإنسان أيضا في العيش ضمن بيئة نظيفة وحقه في التضامن.

وقد وجدنا في آخر هذه الدراسة وتعميما للفائدة أن نقدم بعض التوصيات:

1- إن الدول الإسلامية تفتقر إلي اتفاقيات إسلامية لحقوق الإنسان تبين مجموعة الحقوق التي حوتها الشريعة الإسلامية لذلك فهي مطالبة بإنشاء مثل هذه الاتفاقيات لتعكس بعمق الثقافة الإسلامية والمبادئ التي يقوم عليها الإسلام.

2- تعتبر مشاركة دول العالم الثالث والدول الإفريقية والعربية والإسلامية ليست فعالة بالمستوى الذي يجب في اتفاقيات حقوق الإنسان، لذلك فهي مدعوة للمشاركة في إعدادها بشكل أكثر فعالية وإيجابية وإثراء الحركة العالمية لحقوق الإنسان.

3- إن التحدي الذي يجب أن نبديه ليس اتجاه العالمية، لأنها طموح مشروع يعني الانفتاح على الآخر، مع احترام خصوصيته، إنما العولمة هي التي يجب أن تلقى الرفض لأنها اختراق لحرية الآخر وسلب لخصوصيته ومفاهيمه عن الحقوق.

4- الدول العربية مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى، وفي ظل التكتلات الإقليمية إلى إبرام اتفاقية جديدة لحقوق الإنسان.

5- في إطار وضع حقوق الإنسان موضع التطبيق والتنفيذ فإنه من الضروري التأكيد على ضرورة السماح للآخر بتقديم شكواه المتضمنة انتهاكات حقوقه.

6- ضـرورة فهـم الفكـرة التـي تقـول أن الـدفاع عـن أي حـق مـن حقـوق الإنسـان وفـي أي مكـان من العالم هو مسؤولية دولية مشتركة، وليس مسؤولية الدولة وحدها.

7- العمل على إيقاظ الوعي بحقوق الإنسان وبأهميتها وبدورها الكبير ضمن زمن العولمة.

8- إن تحسـين أوضـاع حقـوق الإنسـان وهـزم النيولبراليـة يقتضـي بـديلا تنمويـا حقيقيـا هـو علـى طرف نقيض من السياسات التي تفرضها العولمة الرأسمالية .

9- تسـاهم المواقـف الحاليـة للأمـم المتحـدة مـن مختلـف القضـايا بالتشـكيك فـي مصـداقيتها، والنظـر إليهـا كـأداة مـن أدوات العولمـة الرأسـمالية ممـا يفـتح المجـال للمطالبـة بإعـادة النظـر فيهـا وتجاوزها وطرح بديل عنها والتأسيس لمرجعيات جديدة.

10- كمـا سـبق لنـا القـول أن العولمـة ليسـت ذات جوانـب سـلبية فقـط بـل لهـا إيجابياتهـا وبمـا أنهـا واقـع محتـوم وجـب علـى أي واحـد منـا معرفـة كيفيـة التعـايش معهـا مـن خـلال الحفـاظ علـى الحقـوق وتطوير الحياة في زمنها.

إذن فالعولمـة تقتضـي إمـا البقـاء وإمـا الانجـلاء فمعلـوم أن الصـخرة عنـد تـدحرجها لا تقـف إلا بالهاوية، لتظل حقوق الإنسان مابين سندال العولمة ومطرقة استبداد الحكام.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- السيد عبد الحميد فودة، حقوق الإنسان بين النظم القانونية الوضعية والشريعة الإسلامية، دون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

2- السيد يسين، العرب والعولمة، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 1998.

3- أمير فرج يوسف، موسوعة قانون حقوق الإنسان الدولي، دون طبعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007.

4- أنور رسلان، الحقوق والحريات في عالم متغير، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة،1993.

5- إبراهيم أبراش، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1999.

6- إبراهيم المليجي، العولمة وأثرها في التخطيط الاجتماعي، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، السعودية، الرياض، 2005.

7- برهان غليون، حقوق الإنسان العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

8- برهان غليون، العرب وتحولات العالم (من سقوط برلين إلى سقوط بغداد)،دون طبعة، حواز رضوان زياد للنشر، بيروت، 2003.

9- حسين حنفي، العولمة بين الحقيقة والوهم، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002.

10- حسنين المحمدي بوادي، حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي الجلال للطباعة، الإسكندرية، 2004.

11- خالد محمود المسافر، العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال وتداعيات الجنوب، بدون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، بغداد، 2002.

12- زكريا المصري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، دون طبعة، دار الفكر والقانون للنشر، القاهرة، 2008.

13- سـعاد سـعيد، انتهاكـات حقـوق الإنسـان وسـيكولوجيا الابتـزاز السياسـي، مقارنـات سيكولوجية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

14- سـعد الـدين إيمـان عبـد المـؤمن، الثقافـة الإسـلامية والتحـديات المعاصـرة، الطبعـة الخامسـة، مكتبة الرشدين الرياض، السعودية، 2007.

15- سـعيد محمـد أحمـد باناجـة، دراسـة مقارنـة حـول الإعـلان العـالمي لحقـوق الإنسـان، دون طبعة، دار المستقبل العربي، بيروت، 1985.

16- سهيل الفتلاوي، حقوق الإنسان، دون طبعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007

17- سـلام الربضـي، المقاربـات والمتغيـرات العالميـة، عصـر الدولـة وعصـر السـوق، دون طبعـة، دار المنهل اللبناني، 2009.

18- سـيار الجميـل، العولمـة والمسـتقبل، الطبعـة الأولـى، دار الكتـب للنشـر والتوزيـع، عمـان، 2000.

19- شـاكر بـن نابلسـي، لـو لـم يظهـر الإسـلام مـا حـال العـرب الآن، الطبعـة الأولـى، منشـورات دار الآفاق، بيروت،2003.

20- شـريف السـيد، تعلـيم مهـارات التـدريس فـي عصـر العولمـة، بـدون طبعـة، عـالم الكتـاب، الرياض، السعودية، 2005.

21- صـلاح الـدين أحمـد حمـدي، دراسـات فـي القـانون الـدولي العـام، دار الهـدى للطباعـة والنشر، الجزائر، 2002.

22- طـه السـيد غرمـي، الثقافـة الإسـلامية، الطبعـة الثانيـة، دار المنـاهج للنشـر والتوزيع،الأردن،1997.

23- عبـد الكـريم بكـار، العولمـة (طبيعتهـا، وسـائلها، تحـدياتها، التعامـل معهـا) الطبعـة الأولـى، دار الإعلام للنشر، عمان، 2000.

24- عصـام نـور، العولمـة وأثرهـا فـي المجتمـع الإسـلامي، دون طبعـة، مؤسسـة شـباب الجامعـة للنشر والتوزيع مصطفى مشرفة، الإسكندرية،2005.

25- علـي العطـار، العولمـة والنظـام العـالمي الجديـد، الطبعـة الثانيـة، دار العلـوم العربيـة بيـروت، لبنان،1999.

26- عمـر سـعد الله، حقـوق الإنسـان وحقـوق الشـعوب، العلاقـة والمسـتجدات القانونيـة، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993.

27- فتحـي يكـن ورامـز طنبـور، العولمـة ومسـتقبل العـالم الإسـلامي، الطبعـة الأولـى، مؤسسـة الهانة، بيروت، 2000.

28- فضـل الله محمـد لسـطح، العولمـة السياسـية وكيفيـة التعامـل معهـا، الطبعـة الأولـى، دار النشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، 2000.

29- غسـان الغربـي، سياسـة القـوة، الطبعـة الأولـى، مركـز الدراسـات الإسـتراتيجية للبحـوث والتوثيق، بيروت، 2000.

30- قـدري الأطـرش، مـدخل إلـى قضـايا حقـوق الإنسـان، بـدون طبعـة، مجلـس الثقافـة العـام، ليبيا، 2008.

31- مـال شـطاب، حقـوق الإنسـان فـي الجزائـر، بـين الحقيقـة الدسـتورية والواقـع المفقـود، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

32- مـازن ليليـو راضـي وحيـدر أدهـم عبـد المهـادي، المـدخل لدراسـة حقـوق الإنسـان، دون طبعـة، دار قنديل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

33- محسـن العبـودي، مبـدأ المشـروعية وحقـوق الإنسـان، دراسـة تحليليـة فـي الفقـه والقضـاء المصري والفرنسي، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة،1995.

34- مصـطفى نشـار، ضـد العولمـة، بـدون طبعـة، دار قبـاء للطباعـة والنشـر والتوزيـع، القـاهرة، 1999.

35- محمـد أسـعد توهيـل، أصـول التربيـة الإسـلامية، الطبعـة الثالثـة، دار الخريجـي، الريـاض، 2001.

36- محمـد المجـذوب، القـانون الـدولي العـام، الطبعـة السادسـة، منشـورات الحلبـي، بيـروت، لبنان،2007.

37- محمـد بشـير الشـافعي، قـانون حقـوق الإنسـان، مصـادره الوطنيـة والدوليـة، بـدون طبعـة، دار قنديل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

38- محمـد حسـنين أبـو العـلاء، ديكتاتوريـة العولمـة، الطبعـة الأولـى، مكتبـة المـدبولي، مصـر، 2004.

39- محمـد صـالح الشـيخ، الإثـارة الاقتصـادية والماليـة لتلـوث البيئـة ووسـائل الحمايـة منهـا، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2000.

40- محمـد عابـد الجـابري، قضـايا فـي الفكـر المعاصـر، دون طبعـة، م.د.و.ع، بيـروت لبنـان، 1997.

41- محمـد فهمـي، العولمـة والشـباب مـن منظـور اجتمـاعي، دون طبعـة، دار الوفـاء، الإسكندرية، مصر 2007.

42- محمـد عمـر الحـاجي، عولمـة الإعـلام والثقافـة، دون طبعـة، دار المكتبـة، للنشـر والتوزيـع، دمشق سوريا، 2002 .

43- ممـدوح محمـد منصـور، العولمـة تكنولوجيـا المعلومـات، دون طبعـة، الإسـكندرية، مصـر، 2004.

44- ممـدوح محمـد منصـور، العولمـة دراسـة فـي المفهـوم والظـاهرة والأبعـاد دون طبعـة، المكتـب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.

45- ميلـود بـن غربـي، منظمـة الأمـم المتحـدة فـي ظـل العولمـة، منشـورات الحلبـي الحقوقيـة، بيروت، لبنان 2008.

46- نبيـل عبـد الـرحمن ناصـر الـدين، ضـمانات حقـوق الإنسـان وحمايتهـا وفقـا للقـانون والتشريع الدولي، دون طبعة، المصرية للطباعة، مصر، 2008.

47- نبيـل مصـطفى إبـراهيم خليـل، آليـات الحمايـة الدوليـة لحقـوق الإنسـان، دون طبعـة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

48- نـايف عبيـد مشـاهد، تسـاؤلات مسـتقبل منظمـة الأمـم المتحـدة فـي ظـل العولمـة، دون طبعـة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.

49- وسـيم حسـام الـدين الأحمـد، الاتفاقيـات الدوليـة المتعلقـة بحقـوق الإنسـان الخاصـة، منشـورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001.

50- يحيـا الجمـل، حصـاد القـرن العشـرين فـي علـم القـانون، دون طبعـة، دار الشـرق، القـاهرة، 2006.

ثانيا: الأطروحات الجامعية

1- محمـد عـوض الغمـري، مبـدأ السـيادة الوطنيـة ونظـام الحمايـة الدوليـة لحقـوق الإنسـان، أطروحة دكتوراه نوقشت بكلية الحقوق جامعة القاهرة، سنة 2007.

ثالثا: المجلات

1- إبراهيم الناصر،العولمة والاستثمار، مجلة البيان، العدد 1، الرياض، السعودية، 2005.

2- إبـراهيم سـعد الـدين، الإطـار النظـري للتطـور التـاريخي لحقـوق الإنسـان، مجلـة العربـي، العدد 470، سنة 1998.

3- إحسـان هنـدي، العولمـة وأثرهـا السـلبي علـى سياسـة الـدول، مجلـة معلومـات دوليـة، العـدد 58 سوريا سنة 1998.

4- سـبعان صـالح بـن عبـد الرحمـان، حقـوق الإنسـان فـي الثقافـة الغربيـة فـي ميـزان الإسـلام، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد 38 الرياض، 2004.

5- عبـد الجبـار فـاتح، معنـى العولمـة، مجلـة الـنهج، مركـز الأبحـاث و الدراسـات الاشـتراكية فـي العالم العربي الإيديولوجي، العدد 47،عمان، الأردن، سنة 1998.

6- عبـد المصـطفى عبـد الجبـار، الإسـلام و العولمـة مظـاهر التبـاين و الصـراع، مجلـة الرافـدين للحقوق العراق،عدد23، 2002.

7- عمـار مسـاعدي، حقـوق الإنسـان فـي أحكـام القـرآن ومـواد الإعـلام، مجلـة كليـة أصـول الدين، العدد 1، جامعة الجزائر، السنة الأولى، سبتمبر 1999

8- محمـد ناصـر بوغزالـة، العولمـة والتحـديات المعاصـرة، المجلـة الجزائريـة للعولمـة والاقتصـاد والسياسة العدد 32، الجزائر، 1999.

رابعا: الندوات

1- حميـد الجميلـي، المحتـوى الإيـديولوجي لمنظمـة التجـارة العالميـة رؤيـة تحليليـة للاقتصـاد السياسـي وأثرهـا فـي الاقتصـاد العربـي، بحـوث ومناقشـات، نـدوة بغـداد المنعقـدة مـن 14 إلـى 16 أفريل 2002.

خامسا: الاتفاقيات الدولية

1- الاتفاقيـة الخاصـة بـالرق، وقعـت بجنيـف شـبة 25 سـبتمبر 1926، تـم تعـديلها بموجـب بروتوكول صدر عن الجمعية العامة في 23 أكتوبر 1953 تاريخ بدء النفاذ مارس 1927.

2- الاتفاقيـة الخاصـة بوضـع اللاجئـين، اعتمـدتها الجمعيـة العامـة فـي 1951، تـاريخ بـدء النفـاد 1954.

3- الاتفاقيـة الدوليـة لحمايـة حقـوق العمـل المهـاجرين وأفـراد أمـرهم، اعتمـدتها الجمعيـة العامـة بالقرار 158/45 ديسمبر 1990.

4- اتفاقيـة القضـاء علـى جميـع، أشـكال التميـز ضـد المـرأة اعتمـدتها الجمعيـة العامـة بموجـب قرار رقم 18/34 ديسمبر 1979، تاريخ بدء النفاذ سبتمبر 1981.

5- اتفاقيـة خطـر الاتجـار بالأشـخاص واسـتغلال دعـارة الغيـر، اعتمـدتها الجمعيـة العامـة ديسمبر 1949، وتاريخ بدء النفاذ 1951.

6- اتفاقيـة عـدم تقـادم جـرائم المرتكبـة ضـد الإنسـانية، اعتمـدتها الجمعيـة العامـة فـي نـوفمبر 1968، تاريخ بدء النفاذ نوفمبر 1970.

7- اتفاقيـة فينـا لقـانون المعاهـدات لسـنة 1969، اعتمـدتها الجمعيـة العامـة فـي 1969، ودخلت حيز النفاذ 1980.

8- الاتفاقيـة الدوليـة لقمـع جريمـة الفصـل العنصـري والعقـاب عليهـا اعتمـدت بموجـب قـرار الأمـم المتحدة 1973 ودخلت حيز النفاذ 1976.

9- اتفاقيـة مناهضـة التعـذيب وغيـره مـن ضـروب المعاملـة أو العقوبـة القاسـية أو غيـر الإنسـانية أو المهنية، اعتمدتها الجمعية العامة في ديسمبر 1984.

10- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تبنته الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948.

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية

1- jacques robert, jean duffar, droit de l'homme et libertés fondamentales, 7edition, Montchrestien, paris, 1999.

2- jean François collamg, théologie du droit de L'homme, 11c, e, r, f, paris, 1999.

3- Lenard badie, un monde sans souveraineté, les états entre ruse et responsabilité, l'espace de politique, paris, 1999.

الفهرس

العناوين	رقم الصفحة
مقدمة	
الفصل الأول: ماهية العولمة وحقوق الإنسان	**05**
المبحث الأول: ماهية العولمة	**05**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن العولمة ومفهومها	**06**
الفرع الأول: جذور العولمة ومراحل تطورها	**06**
الفرع الثاني: مفهوم العولمة	**09**
الفرع الثالث: التمييز بين مفهوم العولمة والعالمية	**13**
الفرع الرابع: المنطلقات الاديولوجية للعولمة	**14**
المطلب الثاني: عوامل تطور العولمة وآلياتها	**15**
الفرع الأول: عوامل تطور العولمة	**15**
الفرع الثاني: آليات العولمة	**16**
المطلب الثالث: أهداف العولمة ومجالاتها	**19**
الفرع الأول: أهداف العولمة	**19**
الفرع الثاني: مجالات العولمة	**22**
المطلب الرابع: العولمة بين الرفض والقبول	**23**
الفرع الأول: تأييد ظاهرة العولمة	**23**
الفرع الثاني: إنكار العولمة	**24**
الفرع الثالث: التوسط بين الطرفين	**24**
المبحث الثاني: ماهية حقوق الإنسان	**26**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن حقوق الإنسان وتعريفها	**26**
الفرع الأول: لمحة تاريخية عن حقوق الإنسان	**26**
الفرع الثاني: تعريف حقوق الإنسان	**30**
المطلب الثاني: مصادر حقوق الإنسان	**31**
الفرع الأول: المصادر ذات الطابع الدولي	**31**

الفرع الثاني: المصادر القانونية الوطنية	**33**
الفرع الثالث: المصادر الدينية	**34**
المطلب الثالث: خصائص حقوق الإنسان وتصنيفاتها	**34**
الفرع الأول: خصائص حقوق الإنسان	**34**
الفرع الثاني: تصنيفات حقوق الإنسان	**37**
المطلب الثالث: ضمانات وآليات حقوق الإنسان	**38**
الفرع الأول: ضمانات حقوق الإنسان	**38**
الفرع الثاني: آليات حقوق الإنسان	**44**
الفصل الثاني: علاقة العولمة بحقوق الإنسان	**47**
المبحث الأول: انعكاسات العولمة على المستوى العالمي والإقليمي	**48**
المطلب الأول: انعكاسات العولمة على المستوى العالمي	**48**
الفرع الأول: انعكاسات العولمة على منظمة الأمم المتحدة	**48**
الفرع الثاني: انعكاسات العولمة على المنظمات الغير حكومية	**52**
المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على المستوى الإقليمي	**54**
الفرع الأول: انعكاسات العولمة على أوربا	**54**
الفرع الثاني: انعكاسات العولمة على إفريقيا	**55**
الفرع الثالث: انعكاسات العولمة على دول العالم الثالث	**56**
الفرع الرابع: انعكاسات العولمة على العالم العربي	**58**
الفرع الخامس: انعكاسات العولمة على العالم الإسلامي	**60**
المبحث الثاني: جوانب تأثير العولمة على حقوق الإنسان ونتائجها	**62**
المطلب الأول: جوانب تأثير العولمة على حقوق الإنسان	**63**
الفرع الأول: السيادة الوطنية	**63**
الفرع الثاني: العالمية	**66**
الفرع الثالث: الديمقراطية	**67**
المطلب الثاني: نتائج العولمة في مجال حقوق الإنسان	**69**
الفرع الأول: نتائج العولمة على الجيل الأول من حقوق الإنسان	**69**
الفرع الثاني: نتائج العولمة على الجيل الثاني من حقوق الإنسان	**70**

الفرع الثالث: نتائج العولمة على الجيل الثالث من حقوق الإنسان	**72**
الخاتمة	**77**
قائمة المراجع	**80**